

مائة عام على استشهاد "نسر الثورة" روزا لوكسمبورغ - الحلقة الثالثة"

الدكتور صالح ياسر

القضايا المثيرة للجدل بصدد إشكالية الإمبريالية

والعمل الإقتصادي الرئيسي لروزا لوكسمبورغ: "تراكم رأس المال"

مقدمات ضرورية

بداية، لا بد من الإشارة الى أن الجدل الذي دار حول مفهوم الإمبريالية منذ أواخر القرن التاسع عشر، ولا يزال حتى الآن سيستمر أيضاً، هو جدل أبعد ما يكون عن الترف الفكري، لأنه يعكس في الواقع صراعاً فكرياً بين خطين متعارضين: **خط القوى المستفيدة من الامبريالية وخط القوى المتضررة منها** والمناهضة لها. وقد أنتج الصراع الفكري هذا نظريات مختلفة، حاول اصحابها ومن مواقع ايديولوجية وسياسية متباينة ولغايات مختلفة فهم جوهر وآليات الإمبريالية واستشراف تطوراتها المستقبلية. وفي هذا السياق تأتي مساهمة روزا لوكسمبورغ.

في مقالاتها السجالية مع "التحريفية" مثلًا في عملها: (**إصلاح إجتماعي أم ثورة؟**) على سبيل المثال، أو في عملها الأوسع والأهم (**تراكم رأس المال**)، سعت روزا لوكسمبورغ لأن تصوغ مفهومها الخاص للإمبريالية باعتبارها مرحلة متميزة وضرورية للرأسمالية. هنا تسعى مؤلفة (**تراكم رأس المال**) للإجابة على سؤالين هامين بالنسبة لها وهما: **ما هي العلام المميزة للإمبريالية؟ وهل هناك عوائق أمام تطورها؟** وبعبارة أخرى، إنها كانت تريد التأكيد من مدى صدق البراهين "التحريفية" وإمكانات تراكم رأس المال. وتشكل خاصية الرأسمالية، كتشكيلة، نقطة الانطلاق لتأملاتها. وبهذا الصدد تؤكد روزا بأنه دائماً وحيثما يوجد الإقتصاد الرأسمالي فإنه "يجب أن يتطور بالضرورة عفويًا، كما أنه يستحث التقدم التقني، ولكن ذلك يتعين أن يتسبب بحدوث الأزمات، حيث يجب أن تشتعل المنافسة التي لا ترحم، ومع ذلك يجب أن يثور ذلك العلاقات الإجتماعية من الأساس، ويبلّغ جماهير الشغيلة، ويغيّر، في العمق، العلاقات الحقوقية والسياسية"¹.

تفسّر روزا لوكسمبورغ تلك الضرورات، المشار إليها أعلاه، باعتبارها حتميات محددة، ذات طابع موضوعي وتاريخي، إذ أنها نتاج التطور التاريخي الملموس للرأسمالية. هكذا، إذن، يمكن القول أنها كانت على وعي تام ب**اتجاهات Trends** تطور الرأسمالية ابتداء من عام 1896، أي قبل عدة سنوات من ظهور كتاب لينين "**الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية**" (الصادر في عام 1916). وبحسب روزا لوكسمبورغ فإن الإمبريالية، التي هي المرحلة الأخيرة للرأسمالية، ليست نتاج بلد واحد أو عدة بلدان، بل هي "نتاج مستوى محدد لنضوج التطور العالمي لرأس المال، إنها من حيث جوهرها ظاهرة دولية،

¹ روزا لوكسمبورغ، **الحركة العمالية في روسيا**. (في): SDKPiL- مواد ووثائق، المجلد الأول، الجزء الأول، وارشو 1957، ص 425 - 426 (باللغة البولندية).

كل لا يتجزأ، هذا الكل الذي يمكن معرفته في خلال تنوع علاقاته المتبادلة، ولا يمكن لأي دولة بمفردها أن تتجاوزه " 2.

وعشية نهاية القرن التاسع عشر، مثلت السيرورات التكاملية، في الحقل الإقتصادي، الاتجاه العام للرأسمالية. وفي سجالها مع (برنشتاين)، رفضت روزا لوكسمبورغ استنتاجه بصدد الدور الإلحاقى للإحتكار في الإقتصاد الرأسمالي. تهدف اتحادات الشركات (المؤسسات) الى إزالة المنافسة في فرع من الفروع، ساعة بذلك الى تعظيم ربح هذا الفرع، في الحصة الإجمالية، ضمن السوق العالمية. ولاشك أنه يمكن تحقيق هذا الهدف فقط على حساب الصناعات الأخرى، مما يؤدي بالضرورة الى احتدام الصراع بين الكارتيلات. في حين أن نمو معدل الربح المتحقق يتم عبر توطين الفوائض الرأسمالية في الإنتاج الموجه للتصدير. أما الأرباح المتحصل عليها في الأسواق العالمية فعادة ما تكون أقل، إذ تباع السلع في هذه الأسواق بأسعار أوطأ مما هي عليه داخل البلد المعني بهدف الحفاظ عليها. وسيكون أثر كل هذه السيرورات كالتالي: تنامي المنافسة داخل السوق العالمية مؤدية الى الفوضى. والاستنتاج الذي تسعى روزا لوكسمبورغ الى ابرازه واضح وقوامه أن الكارتلات التي تمثل " مرحلة محددة للتطور " ليست فقط لانها لا تلطف تناقضات الإقتصاد الرأسمالي، بل على العكس تؤدي الى تعميقها. ثم أن العمليات التكاملية هي عمليات موضوعية، أو كما تسميها هي - تاريخية- وبالتالي فإنها، إذن، ضرورية و بالنتيجة " مستقلة عن رغبة أي فرد أو حزب " 3.

ومن جهة أخرى كان الطابع الإمبريالي للرأسمالية، عند نهاية القرن التاسع عشر، يجد تعبيره الصارخ في نزعاتها التوسعية. ولهذا كانت روزا لوكسمبورغ على قناعة تامة بأن الرأسمالية تهدف، وبطريقة شمولية totally الى نشر نمط الإنتاج الرأسمالي على صعيد العالم ككل، على حساب الإنتاج السلعي الصغير، وعلى حساب البنى (الهياكل) الإجتماعية ما قبل الرأسمالية. ولاشك أن التطور الفعلي لهذه العملية هو بمثابة تطور دايكتيكي. وبهذا الصدد تكتب روزا لوكسمبورغ قائلة: " يحدث التطور هنا عبر التناقضات. يكون وضع الرأسمالي المتوسط، مثله مثل الطبقة العاملة، خاضعا لتأثير نزوعين متناقضين، أحدهما يرفعه الى الأعلى، والثاني يضغطه (يكبسه) الى الأسفل " 4.

يكمن السبب، في تفهقر موقع هذه المؤسسات، في النمو الدائم للإنتاج، مؤدياً لتعويم دوري، الأمر الذي يؤثر سلباً على الإقتصاد السلعي الصغير. حسب روزا لوكسمبورغ⁵، سينتصر ذلك النزوع الكابس (الضاغط) نحو الأسفل، كما تتجلى النزعة التوسعية، كذلك، في التوجه نحو تحويل كل ثروات الكرة الأرضية الى رأسمال، بما في ذلك البروليتاريا التي تمثل بالنسبة لرأس المال قوة عمل فقط. وبحسب روزا لوكسمبورغ، فإن المحرك لهذه المسيرة بالنسبة للإمبريالية يتمثل، في المرتبة الأولى، بتراكم رأس المال وتحوله الى ربح، وفيما بعد الى إعادة إنتاج بسيط وموسع.

وعند سجالها مع (كاوتسكي)، برهنت روزا لوكسمبورغ على أن الصراع من أجل السوق العالمية للخامات وأسواق التصريف، ومن أجل موقع مهيمن على الصعيد العالمي وفي المستعمرات الكولونيالية، تمثل كلها ضرورة لا مندوحة منها للإمبريالية. ولا يمكن لدولة صغيرة من حيث المساحة والسكان، وضعيفة اقتصادياً، أن تؤمن تحقيقاً فعالاً لهذه الأهداف، بل يتعين وجود دولة قوية بكل المقاييس. وبهذا الصدد كتبت روزا لوكسمبورغ قائلة " من وجهة نظر هذا التطور (أي تطور الرأسمالية - ص.ي) ولتلك الضرورة التي هي الصراع من أجل التواجد في السوق وفي السياسة العالمية، والحصول على

² روزا لوكسمبورغ، أزمة الإشتراكية الديمقراطية. كتابات مختارة، المجلد 2، وارشو 1959، ص 357 (باللغة البولندية).

³ روزا لوكسمبورغ، الوطنية الإشتراكية في بولندا. القضية البولندية والحركة الإشتراكية. كراكوف 1905، ص 32 (باللغة البولندية)

⁴ روزا لوكسمبورغ، إصلاح إجتماعي أم ثورة. مصدر سابق، ص 162.

⁵ المصدر السابق.

مستعمرات في الخارج، لا تلائم تلك المتطلبات في الظروف المعاصرة إلا دولة إلحاقية، وليس دولة وطنية، كما يعتقد كاوتسكي " 6.

وفي نقدها لموقف كاوتسكي، تستند روزا لوكسمبورغ على مثال روسيا، حيث لعبت الدولة هنا (إضافة الى التراكم) دوراً محفزاً في تطور الرأسمالية. وكما تلاحظ لوكسمبورغ فإن المثال الروسي يختلف عن البلدان الغربية، حيث " سياسة الدولة هنا (أي في روسيا- ص.ي) تمثل جانباً دافعاً وليس معرقلاً " 7. لقد كانت سياسة التوسع، المثلى بالنسبة لكل البلدان العظمى، مدفوعة بدوافع إضافية. فقد نجمت عن ضرورة استعراض القوة والمرونة في الإبقاء على هيبة الملكية المطلقة " كي تؤمن لنفسها، بهذه الطريقة، الإنتمان المالي عند رأس المال الأجنبي، الذي بدونه لا يمكن للقيصر العيش أبدا " 8. كان لتوسعية الإمبريالية الروسية طابع أدواتي **Instrumentally**، فالقيصر الذي كان يواجه احتدام النزاع بين صيغة الحكم المطلق والجماهير الواسعة من السكان، رأى في التوسعية بمثابة إمكانية لحرف الأنظار عن الصعوبات الداخلية المتفاقمة.

يمثل الكولونياليزم الظاهرة المهمة الثانية للرأسمالية التي تنشغل بها روزا لوكسمبورغ، حيث تبين بأن انبثاق الكولونيالية، تطورها وأفاقها، تكمن في أسس الإنتاج الرأسمالي ذاته 9. وتشير بهذا الصدد الى أن الكولونيالية المعاصرة تختلف جذرياً عن المرحلة السابقة. فقد إتسمت المرحلة السابقة للسياسة الكولونيالية بالاستغلال البشع والمكتشف للثروات الطبيعية في مصلحة البلدان الأوربية، في حين تتمثل الخاصة المميزة للإمبريالية في الاستغلال الأمثل للمستعمرات لصالح الإنتاج الرأسمالي 10. كما تمثل المستعمرات حالياً مكاناً ملائماً لتوظيفات رأس المال، أي أن روزا لوكسمبورغ تطابق بين الإمبريالية والكولونيالية، وهذه طبعاً أطروحة تثير الكثير من النقد والنقاش.

العمل الاقتصادي الأهم لروزا لوكسمبورغ:

" تراكم رأس المال - مدخل للتفسير الاقتصادي للإمبريالية "

ملاحظة أولية ضرورية

من دون أدنى شك، يعتبر " تراكم رأس المال - مدخل للتفسير الاقتصادي للإمبريالية " (وستتم الإشارة إليه لاحقاً اختصاراً - التراكم-) العمل النظري الأهم لروزا لوكسمبورغ، لدرجة أن البعض يعتقد بأنه لولا هذا العمل لاعتبرت روزا لوكسمبورغ مجرد مروج أو ناشر فقط لماركس وافكاره 11.

يتعين التأكيد، أولاً، بأن روزا لوكسمبورغ كانت ذات تفكير أصيل، وليس مجرد مروجة أو ناشرة لأفكار من سبقوها من الماركسيين. إنها على العكس من ذلك واصلت تطوير تلك الأفكار في ضوء الظروف السائدة آنذاك. وبذلك تكون قد أثرت الماركسية بالعديد من الأفكار والأطروحات الجديدة، بما فيها تلك المثيرة لجدال لم يهدأ أواره منذ رحيلها المبكر، ولحد هذا الوقت.

6 روزا لوكسمبورغ، القضية الوطنية والاستقلال، كتابات مختارة، المجلد الثاني، وارشو 1959، ص 143 (باللغة البولندية).

7 روزا لوكسمبورغ، أزمة الإشتراكية الديمقراطية، مصدر سابق، ص 309.

8 المصدر السابق.

9 انظر: روزا لوكسمبورغ، القضية الوطنية ...، مصدر سابق، ص 143.

10 المصدر السابق، ص 145

11 لمزيد من التفاصيل انظر حلقة النقاش المنشورة في مجلة " من ساحة المعركة " 1971، رقم 1، ص 128، باللغة البولندية.

وبهدف فهم جوهر المساهمة النظرية التي قدمتها الكاتبة في عملها الاهم " التراكم " من المفيد تقديم عرض مكثف لأبرز النقاط التي ينطوي عليها القانون العام للتراكم الراسمالي المصاغ من طرف ماركس¹²:

1. يعالج القانون العام للتراكم الراسمالي حركة (تحول فائض القيمة الى رأسمال) بعد تحققه.
2. لهذا القانون ثلاثة جوانب:
 - قانون تراكم الثروة.
 - قانون تراكم البؤس (الذي يجد تعبيره في قانوني الاملاق المطلق والنسبي).
 - قانون تراكم قوة البروليتاريا، بالتنظيم والوعي – أي أنه البرهان على ضرورة التحول الاشتراكي (أنجلس).
3. يتضمن هذا القانون عدة نتائج:
 - ازدياد الثروة (كرأسمال) يؤدي الى زيادة عدد البروليتاريا المطلق.
 - ازدياد انتاجية العمل يؤدي الى ازدياد فيض السكان النسبي.
 - ازدياد فيض السكان النسبي يؤدي الى تعاظم بؤس الشغيلة.
 - وهكذا فإن تراكم الثروة يؤدي الى تراكم البؤس، الذي يجد تعبيره في قانوني الاملاق، كما جرت الاشارة إليهما اعلاه.
4. ان التركيز والتمركز هما (شكلان) للتراكم، يؤديان الى (الاحتكار) ثم (الامبريالية)، أي سيطرة الراسمال الاحتكاري.
5. من اهم اشكال التناقض المرافقة للتراكم الراسمالي هو التناقض بين (حجم الربح) المتزايد، و (معدل الربح) المتناقص.
6. هناك عدة عوامل معيقة لمفعول قانون انخفاض معدل الربح، منها:
 - زيادة (معدل الاستغلال) اي معدل فائض القيمة.
 - انخفاض الاجور لأدنى من قيمة قوة العمل.
 - انخفاض قيمة الراسمال الثابت.
 - زيادة جيش العمل الاحتياطي (البطالة).
 - التجارة الخارجية.
 - التنظيم المالي المعقد للمشروعات الراسمالية
- ومن المفيد التاكيد على ان هذه العوامل يجب ان تدرس ضمن الخلفية العامة للصراع الطبقي.
7. يكمن جوهر تناقضات الانتاج والتراكم الراسماليين في النقطتين التاليتين:
 - أ. (تحقيق) القيمة ضروري لتحقيق هدف الراسمالية وهو خلق ورسملة فائض القيمة.
 - ب. ولكن شروط التحقيق هي غير شروط (خلق) الفائض. الاولى تتوقف على القوة الاستهلاكية للمجتمع من جهة وعلى نسب قطاعات الانتاج من جهة اخرى، بينما تتوقف شروط الثانية على القوة الانتاجية للمجتمع، أي أن التناقض الجوهرى للتراكم هو التناقض بين القوة المنتجة للمجتمع وشروط أو علاقات الانتاج الراسمالي.
8. ان (فيض السكان) نتيجة حتمية للتراكم الراسمالي، أي زيادة التركيب العضوي لرأس المال، وبالتالي زيادة كمية (العمل الميت) بالنسبة لكمية (العمل الحي)، أي زيادة قيمة (الرأسمال الثابت) بالنسبة لقيمة (الرأسمال المتغير)، أي (الفيض النسبي) بالنسبة لليد العاملة فعلا.
9. ان مستوى الاجور وتذبذباته، لا يتوقفان على عدد العمال المطلق، بل على فيض السكان النسبي، أي على عدد العمال العاطلين. وان قانون العرض والطلب في سوق العمل يكمل اضهاد رأس المال، وهو في الحقيقة تعبير عن قانون فيض السكان النسبي، الذي يمثل احدي ضرورات التطور الراسمالي، بحسب لينين.

¹² لمزيد من التفاصيل انظر: عمل جماعي، الاقتصاد السياسي، ترجمة بدر الدين السباعي، الجزء الثاني، القسم الاول، الفصل العاشر، دمشق، 1967، كذلك اريك رول، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة راشد البراوي.

10. هناك عدة عوامل تزيد من فيض السكان النسبي، منها:
- استخدام النساء والاطفال (كمناقسين).
 - اطالة يوم العمل، أو تشديد العمل.
 - خراب المنتجين الصغار (خاصة الفلاحين) وتحويلهم الى عمال.
11. هناك ثلاثة اشكال لفيض السكان في الرأسمالية:
- فيض السكان المتغير (بطالة دورية وتكنولوجية وبسبب السن).
 - فيض السكان المقنع (بطالة مزمنة في الريف)، وهو مصدر الهجرة من الريف الى المدن.
 - فيض السكان الثابت (البروليتاريا الرثة، والمعطوبون جسمياً أو معنوياً).
12. تصبح البطالة في مرحلة (الازمة العامة للرأسمالية)، بطالة جماهيرية ومزمنة معاً.
13. ان قانون الاملاق النسبي هو نتيجة ارتفاع (معدل الاستثمار) اي معدل فائض القيمة. ان قانون الاملاق المطلق قانون صحيح وملازم للرأسمالية، مع الاخذ بنظر الاعتبار القضايا التالية:
- يجب اخذ العشرات من المؤشرات لانخفاض المستوى المعاشي للعمال.
 - ان اشكال الاملاق في تغيير مستمر (القلق، الاوضاع النفسية، الاغتراب، الحروب الخ).
 - لا بد من دراسة مرحلة تاريخية طويلة لرصد اثار القانون.
 - العبرة بالنظام الراسمالي ككل وليس في بلدان معينة وفترات معينة.
 - لا يسير الاملاق المطلق في خط انحداري مستقيم في جميع البلدان وفي كل منها على انفراد.
 - هذا القانون يظهر ايضاً في ارتفاع (شدة أو كثافة العمل)، أي سرعة استهلاك أو اندثار الشغيلة، المصحوب بازدياد طوارئ العمل والأمراض المهنية والنفسية.

المبحث الاول:

الإشكالية والفكرة الأساسية للكتاب والظروف المحيطة بالعمل

يمكن تلخيص نظرية روزا لوكسمبورغ، بقدر ما يتعلق الأمر بموضوعنا، بإقتباس النص التالي من كتابها المذكور (تراكم رأس المال - ص.ي) " إن قيام وتطور الرأسمالية يشترط بالضرورة إحاطتها بأشكال إنتاجية غير رأسمالية إن الرأسمالية بحاجة الى وسط إجتماعي غير رأسمالي، كسوق لفائض قيمتها ومصدراً للمواد الأولية اللازمة لسلعها الإنتاجية وإحتياطي لقوة العمل اللازمة لنظام إجورها " ¹³.

تتمحور اشكاليته، اذن، حول " الوسط غير الراسمالي " والذي سنتناوله بالتفصيل لاحقاً.

تتمثل الفكرة الأساسية للكتاب في مناقشة موضوع ما يسمى بـ " الرأسمالية الصافية "، أي تلك التي تظهر فيها طبقتان فقط هما طبقة الرأسمالين والطبقة العاملة، إضافة الى وجود فئات تعيش من الدخول " الأولية " لتلك الطبقتين (فائض القيمة والأجور). ولكن روزا لوكسمبورغ تكتب هنا قائلة: " لا يمكن أن تظهر الى الوجود مثل هذه (المسرحة)، ولم تتحقق في أي بلد من البلدان، حتى في إنكلترا ذاتها " ¹⁴.

علام إذن تقوم المشكلة؟ إنها تقوم على حقيقة أنه حتى بإفترض عدم إمكانية ظهور " الرأسمالية الصافية " فإنه بمجرد اقتراب الرأسمالية من ذلك النموذج، فإنه ستستخدم الصعوبات وتعمق التناقضات

¹³ ورد النص عند: إبراهيم كبة، هنري دني وموضوعة عدم اكتمال " رأسمال " ماركس. هل التجارة الخارجية شرط مسبق للتراكم الرأسمالي. مجلة " الإقتصادي "، 1971، ص 123-142.

¹⁴ روزا لوكسمبورغ، تراكم رأس المال، مصدر سابق، ص 353.

الداخلية والخارجية، مما يضع الناس أمام خيارين: أما حروب إمبريالية دموية صغيرة أو كبيرة وعودة الى البربرية، أو إنعطاف إشتراكي. ومنعاً لأي إلتباس لابد من الإشارة الى أن النقاش حول موضوع إمكانية أو عدم إمكانية ظهور (قيام) رأسمالية صافية لم يكن عبارة عن سجل أكاديمي صرف بل كان لذلك أهمية عظيمة بالنسبة لستراتيج الحركة العمالية الثورية آنذاك.

ومن أجل تفسير ما إذا كانت هناك إتجاهات نحو تشكل رأسمالية صافية فإن الأهمية المقررة تتجلى في مجموعتين من العلاقات:

- المجموعة الاولى وتمثل بعلاقة الرأسمالية الناضجة، آنذاك، بأشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالية (الحرفي، الفلاحي، تجارة المفرد، الخدمات ... الخ) داخل البلدان المتطورة صناعياً؛
- المجموعة الثانية وتمثل بعلاقة الرأسمالية الناضجة بالبلدان الضعيفة التطور، هذه البلدان التي تقدم الخامات وجيوش قوة العمل الرخيصة الضرورية لتنفيذ أقدراً وأصعب الأعمال التي تتطلب مجهوداً عضلياً، مكملة جيش العمل الإحتياطي الصناعي الضروري للرأسمالية وإشتغالها الطبيعي. وإضافة لذلك فإن البلدان ضعيفة التطور تمثل أيضاً مناطق لإستثمارات عالية الربحية وكذلك أسواقاً لتصريف جزء من إنتاج المناطق الرأسمالية عالية التطور.

وبحسب روزا لوكسمبورغ فإن صعوبات التصريف تتعلق، على وجه الخصوص، بذلك الجزء من فائض القيمة المخصص للإستهلاك الإنتاجي. وبغض النظر عن الإلتفاق، أو عدمه، مع أطروحات روزا لوكسمبورغ، فإنه من المؤكد أنه كلما سادت علاقات الإنتاج الرأسمالية في بلد ما، كلما كان من الصعب حل إشكالية تحقيق السلع المنتجة، وكلما ظهرت صعوبات أكثر أمام الفرص لإستثمارات عالية الربحية، وكلما أصبح من الضروري وجود أسواق إضافية للتصريف ومناطق لإستخدام (توظيف) رؤوس الأموال.

تندلع، إذن، منافسة ساخنة وصراع من أجل المناطق التي ما زال بالإمكان استغلالها لهذه الأهداف. إن هذه المناطق ذاتها، وبمقدار إختراقها من طرف رأس المال، تتعرض الى تدمير إقتصادي. وبمقدار التقدم الذي يحرزه توسع رأس المال فإنه يبدو من الصعب العثور على بلدان " عذراء "، غير مختزقة وغير متأثرة بعواقب وأثار الرملة. وبموجب ذلك يحدث الصراع بين الإمبرياليات المتعددة حول المناطق المتبقية ومن أجل تقسيم جديد للعالم، الذي تم تقاسمه من قبل بين الضواري الإستعمارية، وكل ذلك يقرب نهاية الرأسمالية، بحسب إعتقاد روزا لوكسمبورغ.

ومن دون الدخول في تفاصيل لا يتسع المكان لها هنا، يمكن القول أن النتيجة العامة التي توصلت إليها روزا لوكسمبورغ هي التالية: لا تختلف الرأسمالية (في المرحلة التي عاشت فيها الكاتبة)، من حيث أسسها، عن تلك الرأسمالية في عهد ماركس. إذ يظل الهدف الأساسي والجوهري لنمط الإنتاج هو " الرغبة في الربح..... لكن ليس الربح بشكل عام، بل الربح المتنامي بإستمرار. غير أن جزءاً ضئيلاً من الربح يخصص للأهداف الشخصية، في حين أن جزئه الأعم يستخدم للإنتاج الموسع. إن ذلك يضاعف رأس المال، الذي يصبح، بحسب تعبير ماركس - متراكماً، وأن الإنتاج الرأسمالي يتوسع بإستمرار، كما يمثل في الوقت نفسه معلماً وعاقبة (أثراً) للتراكم ". ولكي تجري هذه العملية دون عوائق، من الضروري توفر شروط موضوعية محددة. وبحسب لوكسمبورغ فإن تلك الشروط هي: كمية كافية من قوة العمل (سوق الأيدي الحرة القادرة على العمل)، إمكانية بيع السلع المنتجة (سوق التصريف)، غير أن سوق التصريف لا يعتمد بشكل مباشر على رأس المال ذاته إذ أن " السلع الرأسمالية يمكن أن تكون مباعه، والربح المتضمن فيها يتحول الى نقد، وذلك عندما تظمن هذه السلع حاجة اجتماعية " ¹⁵. ومن هنا تبعية التراكم للحاجات الاجتماعية المتنامية بإستمرار.

يمثل الشرط الأول للتطور الديناميكي للنظام الرأسمالي بوجود (ظهور) " محيط غير رأسمالي " ¹⁶. إن تعبير " المحيط غير الرأسمالي " الذي تطرحه روزا لوكسمبورغ يتضمن هنا معنيين. إنه يعني من " محيطاً غير رأسمالي في البلدان الرأسمالية الأم " من جهة، أو في " خارج حدودها " من جهة أخرى. في الحالة الأولى يمثل الاقتصاد الفلاحي والحرفيون الصغار " المحيط " المذكور، أما في الثانية فتمثل المستعمرات والدول المتخلفة من الناحية الاقتصادية هذا الوسط. من المفيد الإشارة الى أنه لم يتحقق مثل هذا الوسط في كل البلدان الرأسمالية. إن تلك البلدان التي تمتلك مستعمرات و ملحقات مفيدة في البلدان المتخلفة اقتصادياً تسعى للحفاظ عليها وتوسيعها، في حين أن تلك البلدان التي ليست لديها مثل هذه المستعمرات تبذل كل شيء من أجل الحصول عليها. أن هذه ليست قضية طموح بل هي قضية حياة أو موت بالنسبة لهذه البلدان ¹⁷. هنا يكمن جذر السياسة الإمبريالية، حيث تبرز في المرتبة الأولى قضية تكثيف التسلح. تمثل العسكرة، إذن، الشرط الثاني للتحقيق الفعال للقيمة الزائدة. إن العسكرة، كما تقول روزا لوكسمبورغ، هي الشرط المبدئي لتحقيق القيمة الزائدة، أي هي حقل التراكم ¹⁸. كما أن الجيش الكبير العدد والمسلح تسليحاً جيداً لا يسمح استخدامه بالاستيلاء على المستعمرات فقط بل إنه يمثل مؤسسة للهيمنة الرأسمالية ¹⁹. وبحسب اعتقاد روزا لوكسمبورغ فإن هناك سياقاً أو جانبان لسياسة عسكرة الحياة الاجتماعية: إيجابي وسلبي. من وجهة نظر مصالح الرأسمالية، وعلى المدى القصير، تكون العسكرة " مفيدة " ، ذلك لأنها تتيح، مباشرة وبطريقة مثلى، تراكم رأس المال، وبشكل غير مباشر، يؤمن الجيش الاستيلاء على المستعمرة، ضامناً في الوقت نفسه تأمين أسواق للتصريف والخامات، وضابطاً النظام الاجتماعي في منطقتة. أما الجانب السلبي للعسكرة فهو ثري بآثاره (عواقبه). فالإمبريالية تمتاز بسعيها المحموم لرسملة مختلف القوى والوسائل، ولهذا فإنها كلما أزالته من الجذور وبسرعة الثقافات غير الرأسمالية، كلما نظّفت الأرض من تحت أقدام تراكم رأس المال ²⁰.

ومن وجهة نظر عموم المجتمع، فإن الجانب المظلم للعسكرة يجد تعبيره في النزاعات المسلحة، التي تطوق وبشكل متزايد مناطق واسعة وبشر متزايد، وكذلك بلترة الجماهير. الرأسمالية بحد ذاتها، كتبت لوكسمبورغ، " تمثل تناقضاً حياً. عملية تراكمها الرأسمالي تمثل تعبيراً وحلاً متواصلاً لهذا التناقض من جهة، وتعميقه من جهة ثانية " ²¹.

من المعلوم أن النظرية المصاغة في " التراكم " انبثقت كنتيجة للصراع السياسي المندلح في الحركة العمالية آنذاك، ولهذا فليس غريباً إذا اعتمدت بهذه الطريقة. ولاشك أن ظهور نظريات جديدة بصدد تطور الرأسمالية يُعد واحداً من الأسباب الجوهرية - وكانت سبباً جوهرياً على ما يبدو - لانبثاق تقييمات جديدة للنظرية الاقتصادية لروزا لوكسمبورغ. في البداية كان " التراكم " يصنف ضمن التأويلات والمحاولات المتنوعة لتطوير نظرية ماركسية أصيلة للرأسمالية. ومنذ أواسط العشرينات، وفي أواسط الحركة الشيوعية، بدأت تقارن مع التفسير اللينيني للنظرية الماركسية وتطويرها بصيغة النظرية اللينينية للإمبريالية (بصيغة مبسطة ودوغمائية). أما خارج الحركة الشيوعية، وتحديداً عشية نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات، جرى تقييم نظريتها من وجهة نظر تنظيميين بصدد تطور وإنهيار الرأسمالية والذين ظهروا في عملي ستينبري Sternberg وغروسمان Grossman. وفي سنوات الخمسينات من القرن العشرين تمت مقارنة نظرية روزا لوكسمبورغ بنظرية جون مينارد كينز، وكذلك عمل بنفس الإتجاه كل من كالتيسكي وبول باران وبول سويزي، عندما قارنوا عملها الأهم (تراكم رأس المال) مع نظرياتهم المتعلقة بديناميات الاقتصاد الرأسمالي، وقيموه من وجهة النظر هذه. ومن الطبيعي

¹⁶ المصدر السابق، ص 613.

¹⁷ المصدر السابق، ص 445.

¹⁸ المصدر السابق، ص 576.

¹⁹ المصدر السابق، ص 588.

²⁰ المصدر السابق، ص 565 - 566.

²¹ روزا لوكسمبورغ، تراكم رأس المال،.....، مصدر السابق، ص 592.

الإشارة الى أن كل مفسر وناقد لـ " التراكم " كان مقتنعاً بمشروعية تقييمه وصواب ملاحظاته الإنتقادية، وبالمقابل فإن أي من تلك التقييمات لم يستمر في ثباته على موقفه. وقد يدفع ذلك الباحث الى الحذر في صياغة تقيّماته للنظرية المطروحة من طرف لوكسمبورغ، في عملها الأهم " تراكم رأس المال "

من وجهة نظر التدقيق النظري لمفاهيم روزا لوكسمبورغ، يكون من المفيد العودة الى الفكر الإقتصادي الماركسي المعاصر. ويبدو أن المفاهيم النظرية والصياغات التي طرحتها لوكسمبورغ يمكن أن تُلقى الضوء على بعض المشكلات التي لم تحل بعد، أو التي لم تصاغ (ولم تبحث) بشكل نهائي من طرف الماركسيين. ولكن هذين المطالبين يتخطيان حدود إمكانية باحث واحد، وبالتالي حدود هذه الدراسة.

المبحث الثاني: هدف البحث والإشكالية الأساسية للكتاب

كان هدف لوكسمبورغ من كتابها النقدي المذكور هو إثبات استحالة التراكم في نظام رأسمالي مغلق، وبالتالي تفسير ظاهرة الإمبريالية كأداة لتوفير شرط (الإنتفاع) اللازم لتحقيق نمو الرأسمالية²². وقد عبّرت، في هذا الكتاب، عن رأيها بأن الكولونيالية، بالإضافة الى القطاعات غير الرأسمالية داخل الدول الرأسمالية، هي التي تفسر التراكم الرأسمالي، أي تفسير تحقيق جزء فائض القيمة من المنتج الإجمالي، وذلك بخلق أسواق خارجية، أي خارج نطاق النمط الرأسمالي، لأنه لا الرأسماليين يستطيعون تحقيق هذا الفائض عن طريق إستهلاكهم المباشر ولا العمال يستطيعون ذلك لأن أجورهم تستنفذ في تحقيق الرأسمال المتغير، فلا يبقى إلا مستهلكون من خارج النظام الرأسمالي. وترى لوكسمبورغ إن تطور الرأسمالية يتضمن توسعها الى أن تصير نظاماً عالمياً، وعندئذ تصبح في الأخير نظاماً مغلقاً، وهنا يسقط أو ينهار النظام الرأسمالي بصورة آلية، وهذه هي نظرية لوكسمبورغ المشهورة عن (الإنهيار). ويعلق المفكر الاقتصادي الماركسي المعروف (موريس دوب) على هذه النظرية (نظرية السوق الثالثة أو السوق الخارجية)²³، حيث يرى أنها نظرية أزمت أَوْلَى، ومخطط أولي لنظرية في الإمبريالية، وأن هدفها السياسي هو محاربة نظريات التطور الطبيعي أو المنظم للرأسمالية، التي روج لها بعض الإقتصادييين الإصلاحيين، وخاصة الإقتصادي الروسي المعروف (توجان- بارانوفسكي)، كما أنه يشخص جوهرها في أن المستعمرات هي جزء من مضمون الرأسمالية وليست مجرد إضافة خارجية إليها، وأن الرأسمالية - كنظام - لا يستطيع العيش بالاعتماد على نفسه بل على النظم الخارجية، وأنه لا بد من سقوطه لأنه عاجز، داخلياً، عن التحول الى نظام عالمي.

يبدو أن الدافع لكتابة هذا العمل كان يتمثل بقناعة الكاتبة بضرورة صياغة تفسير نظري للمرحلة الإقتصادية والسياسية التي بلغتها الرأسمالية حينذاك، التي هي الإمبريالية، ومن هنا كان العنوان الفرعي لكتابها هذا هو: مقدمة للتفسير الاقتصادي للإمبريالية.

ثمة سؤال يثار هنا وهو: الى أي مدى نجحت روزا لوكسمبورغ في محاولتها لصياغة تفسير إقتصادي للإمبريالية؟ لن نجيب على هذا السؤال حالياً، بل سنترك العرض والتحليل الذي نقوم به والمقاربات المختلفة التي نقدمها لتكون بمثابة الجواب على هذا السؤال. ولكن من المفيد التذكير بأنه وحتى لحظة صدور هذا الكتاب كان هناك عمالان آخران حول نفس الموضوع. الأول كان كتاب الإقتصادي الإنكليزي (هوبسون): دراسة حول الإمبريالية²⁴ (الصادر في عام 1902 في كل من لندن ونيويورك)

²² بول سوزي، نظرية التطور الرأسمالي، وارشو 1965، ص 202 (بالبولندية).

²³ موريس دوب، حول النظرية الاقتصادية والاشتراكية، ص 266-272. وقد ورد عند ابراهيم كبة، المصدر السابق.

²⁴ Hobson J. A. (1938). Imperialism-a Study, 3 rd Edition, Allen & Union. London. First edition published 1902.

وانظر كذلك: الهادي التيموني، الجدل حول الامبريالية منذ بداياته الى اليوم، دار الفارابي، بيروت 1992، وخصوصاً الفصل الاول.

والذي يعد أول محاولة مهمة لفهم ظاهرة الامبريالية. ورغم الملاحظات المنهجية العديد على مقاربتة، اعتبر هوبسون أن موطن الخلل في النظام الرأسمالي هو **التوزيع غير العادل للثروة**، الأمر الذي أدى الى ظهور مشكلة " نقص الاستهلاك ". وقد ازدادت هذه المشكلة حدة في عصر الامبريالية نظراً لتضخم ثروات الاغنياء، وهو التضخم الناجم عن ظهور الشركات الاحتكارية وخاصة المالية منها على انقاض المؤسسات الصغرى والمتوسطة. وقد فرضت هذه الشركات الاحتكارية الغاء المنافسة الحرة داخل حدودها الوطنية، والتجأت الى حماية نفسها من الشركات الاجنبية بالارتداد الى السياسة الحمائية القديمة (**الماركنتلية**). غير أن هذه الشركات، رغم ذلك كله، مجبرة على توظيف الكثير من رؤوس اموالها في " بلدان ما وراء البحار "، وهو ما حوّل البرجوازيات الاوربية الى طبقات ريعية وطفيلية تعيش على بلدان ما وراء البحار. وبحسب (**هوبسون**)، فإن النظام الرأسمالي **مضطر** الى التوسع الجغرافي لا حياً في التوسع بل لتجاوز مشكلة " نقص الاستهلاك " الذي يزداد تفاقماً في عصر الامبريالية والاحتكارات. وبما أن كل البلدان الرأسمالية تواجه نفس هذه المشكلة، فإن الصراع فيما بينها، حول المستعمرات، يعدّ أمراً لا بد منه، وهو ما يؤدي الى تفشي النزعة الحمائية والعسكرة والحروب.

أما **الكتاب الثاني** فقد كان **للمفكر الماركسي النمساوي (ر. هيلفردنغ)** والذي صادر في عام 1910 في العاصمة النمساوية (فيينا) تحت عنوان: (**رأس المال المالي**) والذي سنتحدث عنه في مقطع لاحق.

سنعرض هنا بعض المساهمات والتي **تضمنت** مجموعة من **الإشكاليات** التي دفعت روزا لوكسمبورغ لكتابة عملها الأهم "**تراكم رأس المال**".

خلال الفترة 1910 - 1912 احتدمت النقاشات حول **قضيتين** كانتا تهيمنان على الحياة العامة في ألمانيا: **قوانين الإنتخابات والمنتخبين**، وكذلك " **السياسة العالمية** " للبرجوازية الإمبريالية الألمانية. وعلى صعيد **الحركة العمالية تقاطعت** المواقف بصدد هذه القضايا، مثلما حدث في السابق بصدد قضية الثورة الروسية و تجاريتها. فعلى صعيد **SPD** تبلور **الجناح الوسطي** الذي كان يقف على رأسه (**بييل**) و (**كاوتسكي**)، أما اليسار الثوري فقد ظهر عندها كقوة صغيرة. ومن أجل **الحد** من التأثير السياسي لهذه المجموعة، قامت **قيادة** الحزب بالتقليص التدريجي لحقها (أي حق هذه المجموعة) في الكتابة في صحافة الحزب. وخلال نفس الفترة **تنامي** وبشكل عاصف **خطر** إندلاع الحرب العالمية الأولى. ومقابل ذلك كان يمكن **للمتابع** أن يلحظ **إنعدام** التصميم والطاقة، سواء عند القيادة أو عند الجماهير الحزبية، الأمر الذي أثر كثيراً على روزا لوكسمبورغ ودفعا الى كتابة مقالها المعروف: **مرة أخرى حول الجمهور والقادة**، والذي **أكدت** فيه على أن **النشاط الرفيع** لجماهير البروليتاريا الواعية هو وحده فقط القادر على ضمان النجاحات في المعركة، وإن **التعبئة** الإيديولوجية والسياسية للطبقة العاملة وتظاهراتها الجماهيرية هي التي بإمكانها أن **تحمي** السلم.

وخلال هذه الفترة **إندلع** نقاش واسع حول **توصيف** المرحلة التي كانت تمر بها الرأسمالية آنذاك. و**انخرط** في النقاش الدائر إقتصاديون ومفكرون ينتمون الى دوائر وتيارات مختلفة.

ففي عام 1910 ظهر كتاب "**رأس المال المالي**" الذي أصدره (**رودولف هيلفردنغ**)، كما اشرفنا سابقاً. ومن المعلوم أن (**هيلفردنغ**) صاغ نظريته حول الإمبريالية **انطلاقاً** من المعطيات التي أوردها **ماركس** في الجزء الثالث من "**الرأسمال**"، وهو الجزء المتعلق بالبنوك والتسليف. لن ندخل في شرح مضمون هذا الكتاب لأنه معروف بشكل عام، بل نريد **التذكير** بأن مؤلف هذا العمل الهام **رگز**، في كتابه هذا، على **رأس المال المالي** الذي كان، بنظره، المعطى الأكثر أهمية في الإقتصاد العالمي، حينذاك. وقد

رفض (هيلفردنغ) نظرية الانهيار الحتمي للرأسمالية، لكنه اعتبر في الوقت نفسه أن عصر رأس المال المالي هو آخر مراحل الرأسمالية. ويعرف (هيلفردنغ) رأس المال بأنه رأس المال النقدي الذي يكون في حوزة البنوك ويستعمله الصناعيون في نفس الوقت. إن إحدى الفرضيات المهمة التي اشتغل عليها (هيلفردنغ) هي أن تصدير رأس المال الى الخارج يعد بمثابة المحرك الأساسي للسياسة الإمبريالية. ويستنتج من هذا أن ظاهرة تصدير رأس المال بدأت تحتل موقعا رئيسيا في علاقة البلدان الإمبريالية بالخارج، في حين تضاعفت ظاهرة تصدير السلع، التي كانت تحتل الموقع الأول، في السابق. ويعتقد (هيلفردنغ) بأن أسباب إرتفاع توظيف رؤوس الأموال في الخارج تكمن في رغبة البلدان الإمبريالية في الحد من التأثير السلبي لقانون الميل النزوعي لمعدل الربح نحو الإنخفاض. وبحسب (هيلفردنغ) فإن هناك عواقب مزدوجة لسياسة التوسع الإمبريالي. فهي، من جهة، تمكن رأس المال من إطالة عمره بفضل ما يكتسحه من أسواق، ومن جهة ثانية تقرب ساعة إنتصار الإشتراكية لأنها لا تؤدي فقط الى تكثيف الإنتاج، وإنما تتيح أيضا للطبقة العاملة المتمركزة في المصانع الكبرى تنظيم صفوفها بسهولة أكبر. هذا وكان (هيلفردنغ) قد حلل، في البداية، النظام النقدي – الإئتماني، والشركات المساهمة والدور الجديد للبنوك في الإقتصاد الرأسمالي. وقد قاده هذا التحليل الى نتيجة قوامها التنامي السريع لتركز وتمركز رأس المال والإنتاج، وبالإستناد على ذلك، نمو الإحتكارات الصناعية. ومن جهة ثانية بين (هيلفردنغ) أن هذا التطور قاد الى هيمنة رأس المال المالي، الذي تحوّل الى قائد فعلي للبلاد. كما أبرز، من جهة ثانية، النزوع نحو إنبثاق البنك المركزي والكارتل العام، التي كانت تراقب وتضبط عموم الإنتاج الإجتماعي وتوزيعه.

وفي الجزء الأخير من عمله هذا، بحث (هيلفردنغ) التغيرات الحاصلة في السياسة الإقتصادية للدول الرأسمالية. وأتاح له هذا البحث الكشف عن الرابطة الناشئة بين مصالح الصناعة الإحتكارية والحماية الضريبية وتصدير رأس المال، والتمكن من تخطي الحواجز الجمركية الأجنبية، مما يتيح توظيف فوائض رؤوس الأموال على هيئة قروض تساعد على تصدير السلع. وفي مثل هذه الظروف، يؤكد (هيلفردنغ)، يتحول الصراع من أجل تصريف السلع، على صعيد السوق العالمية، الى معركة تخوضها المجموعات القومية لرأس المال الإحتكاري من أجل مناطق توطين رؤوس الأموال. ولهذا فإن المعركة التنافسية الحادة حول المناطق الإقتصادية تستحث بالضرورة السعي لإعتماد وتنفيذ سياسة الحاقية. هنا تصبح قوة الدولة الرأسمالية وجبروتها بمثابة ضرورة لا مندوحة منها. ولهذا السبب تستبدل البرجوازية المسيطرة أفكارها السابقة التي أطلقتها عند لحظة صعودها والمتمثلة بالدعوات للسلم والإنسانية، وتحل محلها، في الحقبة الإمبريالية، إيديولوجيا الهيمنة والسيطرة على العالم ككل. ويستنتج (هيلفردنغ) في نهاية كتابه " رأس المال المالي " النتيجة التالية: "إن سياسة الإمبريالية هذه تقود الى الكارثة. هكذا إذن (.....) تصبح الإشتراكية نموذجا يتطلع له البشر، وتصبح المهمة المباشرة للحركة العمالية التي تناضل من أجل تحقيقها " 25

يسمح العرض المكثف السابق لأفكار (هيلفردنغ) بالقول أنه ركز إهتمامه، في كتابة هذا، على عملية التداول على حساب عملية الإنتاج من جهة، كما أن تحليله يسمح بالإستنتاج أيضا بأنه يعتبر الإمبريالية مرادفا لرأس المال المالي. ويرغم وعي (هيلفردنغ) بأهمية الإحتكارات، إلا أن تحليله الوارد في عمله " رأس المال المالي " لا يتيح الإستنتاج بأنه يعتبرها، أي الإحتكارات، جوهر الإمبريالية.

أما (كارل كاوتسكي)، أبرز منظري الإشتراكية الديمقراطية الألمانية والأممية الثانية قبل الحرب العالمية الأولى، فقد قدم تصورا آخر للإمبريالية، عبّر عنه في سلسلة مقالات نشرها في صحيفة " Neue Zeit ". في هذه المقالات قام كاوتسكي بعرض ونقد كتاب (هيلفردنغ) المشار الية أعلاه. ودون الدخول في التفاصيل يمكن عرض تصور كاوتسكي لإشكالية الإمبريالية كما يلي:

1. شهد القرن التاسع عشر ظهور وتبلور **نمط** جديد متميز للإزمات الدورية، والذي يمكن تفسيره بكونه **تعبير عن التطور اللامتناظر** بين الصناعة والزراعة، إذ أن **التقدم التقني** العاصف في الصناعة، بالمقارنة بالزراعة، يرتب نتائج بالغة الأهمية.
2. **يقود** التطور الصناعي الى أن منتجات هذا القطاع تبلغ من السعة بحيث تفوق إحتياجات السوق المحلية، وبهذا يصبح من الضروري **تصدير** هذه المنتجات الى البلدان الزراعية، وإستيراد المنتجات الزراعية منها. ونظرا لأن القدرات المعيشية ونمو الرأسمال الصناعي تعتمد على التجهيزات الآتية من البلدان الزراعية، **تنبثق** هنا الإمبريالية، بإعتبارها تلك **السياسة** الهادفة لإدماج بلدان ما وراء البحار بالمتروبولات الأوروبية. **وتؤدي** هذه السياسة الى **تصادم** المصالح بين البلدان الرأسمالية الرئيسية وتولد الحروب فيما بينها. غير أن **التوسع** في المناطق غير الرأسمالية **يتسبب**، هناك، في **إنتعاش** الإنتاج الرأسمالي. ولهذا **يستنتج** (كاوتسكي) ما يلي: " **إن** تصنيع البلدان المتخلفة سيعني نهاية الإمبريالية " ²⁶. ولهذا السبب فإنه كان **يعتقد**، وحتى لحظة اندلاع الحرب العالمية الأولى، بأن **التوسع الكولونيالي** ليس **خاصية** كامنة في الرأسمالية، **وبالتالي بالإمكان تجنبه**، وذلك بالإعتماد على التبادل الحر، والحد من حجم الأساطيل البحرية، وبعث الميليشيات الشعبية.
3. وكما هو معروف، فقد **توصل** (كاوتسكي)، فيما بعد، الى **نتيجة** قوامها أن **المنافسة والصراع** بين مختلف رؤوس الأموال " الوطنية " لن يطول، وسيحل محله **إتحاد** رؤوس هذه الأموال في إطار ما يسمى بالتروست الواحد. ومن هنا ظهر مفهومه المعروف وهو " **ما فوق الامبريالية** **Ultrimperialism**". وهو بهذا **يتخلى** عن مقولة " **الإنهيار الحتمي للرأسمالية** " التي كان قد طرحها في وقت سابق، وأصبح **يؤمن** بقدرة الدول الرأسمالية المتطورة على **اقتسام** العالم سلمياً، وعلى **تجنب** الصراع الدامي حول المستعمرات
4. ومن جهة ثانية، أدى **اندلاع** الحرب العالمية الاولى وما **تمخض** عنها من وقائع ونتائج الى أن **يغير** كاوتسكي موقفه، فأصبح **يرى** في الامبريالية **افرازاً** للرأسمالية الصناعية الأكثر تطوراً، وليس مرحلة جديدة من مراحل الرأسمالية. وكأنه بهذا **الطرح** **يفصل** بين المستوى السياسي والمستوى الاقتصادي، لأنه كان **على** **اعتقاد** **بامكانية** **تجنب** " هذا الافراز "، أي **الامبريالية**.

وبحسب روزا لوكسمبورغ، فإن أي من الأعمال التي صدرت خلال تلك الفترة حول الإمبريالية لم تستطع " **الإمساك** النظري الدقيق بالمشكلة المطروحة "، وبالتالي **عجزت** عن **تقديم** **حل** نظري لهذه الإشكالية المطروحة. و**انطلاقاً** من هذه الأطروحة، بدأت مؤلفة " **التراكم** " بحثها عن **حل** لهذه القضية. وبإعتبارها ماركسية فقد كانت على **قناعة** تامة بأن **الحل** **النظري** لإشكالية الإمبريالية يجب أن **ينطلق** من الماركسية ذاتها ويستند إليها لإنتاج معرفة معللة بالظواهر الإقتصادية الجديدة. وإضافة لذلك فقد قامت بمجموعة دراسات حول عمل (ماركس) الأهم " **الرأسمال** ". وقد قادت دراسات هذه الى **نتيجة** اعتبرتها مهمة وهي أن **عمارة** الإقتصاد السياسي التي صاغها (كارل ماركس) ما زالت في طور التشييد وبالتالي غير ناجزة. **ويستدعي** ذلك، بإعتقادها، المزيد من الإضافات المهمة والجوهرية، ومن بينها **تفسير** **الإمبريالية** وتوضيح حدود الرأسمالية. وقد كانت روزا لوكسمبورغ على وعي تام بحقيقة أن **حل** هذه المشكلات النظرية الجديدة لا يقدم فقط دفعا لنظرية ماركس وتطويرها على الصعيد النظري، بل سيكون لهذا **الحل** أثره الإيجابي على صعيد الممارسة السياسية للحركة العمالية وأحزابها، ولأفق النضال ووضوح المهمات. وقد دفعتها تلك الأمور الى مواصلة مسعاها في الإجابة على تلك الأسئلة، والتي **قادت** الى **النتيجة** المعروفة وهي **تنويع** أبحاثها بصور عملها الإقتصادي الأهم " **تراكم رأس المال** " وعنوانه الفرعي كما قلنا سابقا هو: **مدخل للتفسير الإقتصادي للإمبريالية**.

يمكن القول، إذن، أن كتاب روزا لوكسمبورغ هذا كان الثالث من حيث ترتيب الأعمال الأصلية حول الإمبريالية، وإذا كان لينين لم يذكرها فإنه من المحتمل أن لا تكون لديه ملاحظات جديّة حول هذا العمل آنذاك، وهو ما سنشير إليه لاحقاً. ومنعاً لأي إلتباس لا بد من الإشارة الى أن عمل روزا لوكسمبورغ "تراكم رأس المال" يختلف عن كتاب لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية". فكما معلوم أن عمل روزا هذا قد صدر قبل إندلاع الحرب العالمية الأولى (1914)، وقبل ظهور أو بروز العديد من العلامات المميزة للإمبريالية، التي تجلت بكل وضوح أثناء الحرب العالمية الأولى وبعد إنتهائها. لهذا يتعين إذن، وعند تقييم "التراكم" أن يؤخذ بنظر الإعتبار العامل المهم وهو زمان كتابة وظهور هذا العمل.

المبحث الثالث:

نظرية الإمبريالية لروزا لوكسمبورغ ومقارنتها بنظرية الإمبريالية للينين

إنه لأمر مفهوم، عند كتابة هذا العمل، الذي أرادته روزا لوكسمبورغ أن يكون بمثابة "مقدمة للتفسير الإقتصادي للإمبريالية" - العنوان الفرعي - أنه كان مطلوباً منها تخصيص العديد من الملاحظات للجمارك والحروب الجمركية. فكما معروف فإن هذه القضية كانت تعد مشكلة جديّة في ظروف امبريالية ألمانيا في حينه. تثير روزا لوكسمبورغ الإلتباه الى السياق aspect الخارجي للمرحلة المعاصرة للرأسمالية آنذاك. وبهذا الصدد كتبت قائلة "تمثل الإمبريالية التعبير السياسي لعملية تراكم رأس المال في معركته التنافسية من أجل الوسط غير الرأسمالي العالمي الذي لن يخضع لسيطرة أحد لحد الآن. وهذا الوسط ما زال يشغل، جغرافياً، مساحات هائلة من الكرة الأرضية. ولكن لو أردنا قياس هذه المساحات بالكتلة الهائلة لرأس المال المتراكم للبلدان الرأسمالية القديمة، المكافح من أجل أسواق لتصريف منتوجه الفائض (الإضافي)، ومن أجل رسمة فائض قيمته، وكذلك تحويل مناطق مساحات الثقافة ما قبل الرأسمالية اليوم الى مناطق رأسمالية، ولو أردنا مقارنته بالمستوى العالي المتحقق لتطور القوى المنتجة للرأسمالية، لوجدنا أنها ستظل جد ضئيلة. وهذا الوضع يحد كذلك من نشاط رأس المال الدولي على الصعيد العالمي" ²⁷.

لنتوقف قليلاً عند هذا الإقتباس، والذي كان موضوعاً للعديد من الملاحظات الإنتقادية. منذ اللحظة الأولى يمكن أن نلاحظ الفارق الأساسي بين تناول الإمبريالية من طرف لينين في 1916 وتناول روزا لوكسمبورغ في "التراكم" الصادر في عام 1912 ²⁸.

طرح لينين، في المقام الأول، سيطرة/هيمنة الإمبريالية قائلاً: "ولئن كانت هناك ضرورة لتعريف الإمبريالية تعريفاً غامباً في الإيجاز، ينبغي أن يقال: الإمبريالية هي الرأسمالية في مرحلة الإحتكار. ومثل هذا التعريف يضم الأمر الرئيسي، لأن الرأسمال المالي هو نتيجة اندماج رأسمال بضعة من البنوك الإحتكارية الكبرى برأسمال إتحادات الصناعيين الإحتكارية، هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى إن تقسيم العالم هو إنتقال من سياسة إستعمارية تشمل دون عائق أقطاراً لم تستول عليها بعد أي دولة رأسمالية الى سياسة إستعمارية تقوم على إحتكار حيازة بقاع الأرض المقسمة بأكملها" ²⁹. يشير لينين، في المقدمة،

²⁷ روزا لوكسمبورغ، تراكم رأس المال، مصدر سابق، ص 565

²⁸ لمزيد من التفاصيل يمكن العودة الى العمل العام لكريستيان بالوا. انظر: كريستيان بالوا، الاقتصاد الرأسمالي العالمي. المرحلة الإحتكارية والإمبريالية الجديدة. ترجمة عادل عبد المهدي. دار ابن خلدون، بيروت 1978، وخصوصاً الفصل الثاني من الكتاب.

²⁹ لينين، الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية. دار التقدم، موسكو 1967، ص 115، أو لينين، الأعمال الكاملة، المجلد 22، ص 304 - باللغة البولندية.

الى الأسباب الداخلية للإمبريالية: تراكم رأس المال، تركيز وتمركز الإنتاج ورأس المال تؤدي بالضرورة - حتماً - الى إنبثاق الإحتكارات، التي تهيمن على كل الحياة الإقتصادية للبلدان الرأسمالية المتطورة³⁰.

إن الإسهام اللينيني، في سعيه لتنظيم الطور الجديد الذي بلغته الرأسمالية في صيرورتها، لم يقتصر على شرح التحولات التي حدثت في الأقتصادات الرأسمالية خلال العقد الاخير من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين، وإنما، وهذا هو الأهم، أن هذا الإسهام قد أبرز الجوانب السياسية والتاريخية لتلك التحولات.

إن تصدير رأس المال هو نتاج الميول المتناقضة لتطور عملية التراكم الرأسمالي. فمن المعلوم أن عملية إعادة الإنتاج الرأسمالية تجد تعبيرها في ظهور " فوائض نسبية " لرأس المال في البلدان المتقدمة. وهذه " الفوائض " تظهر كنتيجة لنشاط القوانين الاقتصادية للرأسمالية وبشكل رئيسي قانون الميل النزوعي لمعدل الربح نحو الانخفاض. هكذا تصبح مشكلة " تحقيق الربح الرأسمالي " من المتطلبات اللازمة لاستمرار التوسع الرأسمالي. ولما كانت هناك محددات داخلية تحد من استثمار رأس المال الجديد (إفقار الجماهير، نمو رأس المال بمعدلات أسرع من السوق الداخلية..... الخ) فلا بد من إيجاد منافذ خارجية لضمان سير استمرار الرأسمالية واستمرار عملية التراكم الرأسمالي. ولهذا فإن تصدير رأس المال يعتبر واحداً من أشكال حل تناقضات التراكم الرأسمالي ولكنه في الوقت نفسه يشكل مصدراً لازدياد حدتها لاحقاً.

تشكل حالات الخلل الاقتصادية المتزايدة في العمليات الداخلية لاستثمار رأس المال، والتراكم المفرط الطويل الامد، والتضخم، والأزمات البنوية المتعددة الصعد، تشكل الخلفية للاستراتيجية التوسعية للإمبريالية. إن هذه العمليات تُعيق إعادة الإنتاج الرأسمالي " الطبيعي "، وتولد ميلاً ليس بالجديد بالنسبة لرأس المال الإحتكاري، لتصعيد التوسع في الاسواق العالمية. غير أن الدور المتعاظم لرأس المال وتوسعه، على المستوى العالمي، لا يستهدف فقط الهيمنة على الاسواق بل أنه يشكل الاداة الرئيسية - على المستوى الاقتصادي- لإعادة انتاج علاقات الهيمنة والتبعية.

ولهذا فإن الاقتصاد على تحليل العوامل الاقتصادية الصرفة، لوحدها، غير كافٍ، بحد ذاته، لاكتشاف جذور توسع رأس المال - في اطار أزمته البنوية- في حركته على المستوى العالمي، اذ تلعب دوراً هاماً في هذا المجال اتجاهات التطور السياسي، ومستوى الصراع الطبقي وحدته، على المستوى العالمي.

ومقابل ذلك فإن روزا لوكسمبورغ كانت على وعي بأهمية الإحتكارات ورأس المال المالي كسفن للإمبريالية. ويمكن العثور، في العديد من كتاباتها، على إجابات بهذا الخصوص، على سبيل المثال لا الحصر في: إصلاح إجتماعي أم ثورة؟، أزمة الإشتراكية الديمقراطية، حيث تعرض في هذه الأعمال العديد من الملاحظات عن نشاط الإحتكارات. وإذا كانت في كتابها "تراكم رأس المال" قد تجاوزت هذا السياق الرئيسي للإمبريالية، فإنها لا تقوم بذلك من خلال إهمال أو عدم إحترام، ولكن بطريقة واعية، مركزة (ومثيرة لإنتباه القراء) على السياق الإلحاقى، الكولونيالى، الخارجى للإمبريالية. وبهذا الصدد كتبت قائلة "إن دراسة قضية الكارتلات أم التروستات، كظاهرة مميزة للطور الإمبريالى، كافية على أرضية الصراع التنافسي الداخلى للمجموعات المختلفة للرأسمالية من أجل **Monopolisation** الإتجاهات الموجودة للتراكم ومن أجل تقسيم الأرباح، وهذه كلها تقع خارج إطار هذا العمل " ³¹.

³⁰ لينين، الإمبريالية أعلى مراحل مراحل.....، مصدر سابق، ص 116.

³¹ روزا لوكسمبورغ، تراكم رأس المال.....، مصدر سابق، ص 597.

إنطلاقاً من الإقتباس السابق، ومن إجابات أخرى للكاتبة المذكورة، يمكن إستخلاص إستنتاج مهم قوامه أنها كانت تعرف جيداً أن الإمبريالية تمثل مرحلة خاصة (مستقلة) من مراحل الرأسمالية، وإن الكارتلات والتروستات، أي الأشكال المبكرة للإحتكارات، تمثل الظواهر الخاصة والنموذجية لهذا الطور. تهدف الإحتكارات، بحسب لوكسمبورغ، الى إبتلاع المناطق الإستثمارية الأكثر جاذبية، أي إحتكار " مناطق التراكم " ، بهدف إنتزاع أرباح ما فوق احتكارية Super عالية على حساب الرأسماليين غير المنظمين. وباعترافها بالأهمية الكبيرة للإحتكار ورأس المال المالي، تكون روزا لوكسمبورغ قد أقرت بأن الخاصية المميزة للإمبريالية تكمن في طابعها العدواني والإلحافي في علاقتها ببلدان " العالم الثالث "

إن التعريف أعلاه المقتبس من قبلنا للإمبريالية، الذي قدمته روزا لوكسمبورغ، ينشغل فقط بالسياق الخارجي لهذه المرحلة من مراحل الإمبريالية، أي أنها تثير الاهتمام الأساسي الى مسعى البلدان الرأسمالية المتطورة الى ابتلاع (إحتواء) الأوساط ما قبل الرأسمالية، وهذا يتم أساساً من وجهة نظر تسهيل عملية تراكم رأس المال. غير أن العديد من التجارب اللاحقة لم تؤكد مشروعية هذا المدخل أو هذا التناول، ولكن من المهم التذكير بأن كتابها "تراكم رأس المال" يثير الإنتباه الى سياسة ضم المستعمرات (سياسة الإلحاق)، والى نتائج وأساليب نشاط الإمبريالية في هذا المجال. ومن المؤكد أن هذا السياق مهم جداً، وفي مرحلة إنبثاق عملها الأهم: "تراكم رأس المال" حيث كان يعد هذا واحداً من السياقات المقررة.

مدى تماثل الأطروحة اللوكسمبرغية

مع المقاربة اللينينية

بحسب الاقتصادي الفرنسي (كريستيان بالوا)، لا يخلو الخط النظري العام، لمسألة الإمبريالية، بالنسبة الى روزا لوكسمبورغ، من تماثل عميق مع خط لينين³². ولكن لإثبات وجهة النظر هذه، لا بد من الإشارة الى أن القسم الأول والثاني من "تراكم رأس المال"، الجزء الأول، هو إعادة للموضوعات الرئيسية المثارة من قبل لينين، في نقاشه، في 1893 - 1899، سواء مع الشعبيين الروس، أو مع الماركسيين الشرعيين. كل ذلك فيما يتعلق بمسألة السوق الخارجية على أساس أنها مجال تحقيق النتائج الإجتماعي بشكل عام، ولفائض القيمة بشكل خاص. وبعد دراسة هذه الأمور، طرحت لوكسمبورغ، مسألة الإمبريالية باعتبارها الحل لتناقضات نمو الإنتاج الرأسمالي (الجزء الثاني).

ويبدو منذ البداية، بأن أسس المسار النظري تتماثل بين لينين وروزا لوكسمبورغ، ولكن هذا التماثل لا يكون، في الحقيقة الا على مستوى المسألة المطروحة، وليس على مستوى القاعدة النظرية التي ينطلق منها بحث مسألة الإمبريالية. ففي حين عالج لينين، عند مناقشته للشعبيين والماركسيين الشرعيين، مسألة تحقيق الناتج الإجتماعي، إنطلاقاً من عملية الإنتاج ذاتها (الكتاب الأول)، وذلك لتحقيق الترابط النظري لمسألة السوق الخارجية، تنطلق روزا لوكسمبورغ عند بحث المسألة من " عملية التداول"، وهي " تعترف " بوضوح كامل بإسلوب طرحها للمسألة في " مقدمة... " 1912، فهل سبب ذلك إنطلاقة خاطئة ؟ يجب (بالوا) انه لا يعتقد ذلك " لأن هذه المنظرة العظيمة - التي يعترف بها لينين - تدرك النقطة المتميزة للتحليل الماركسي، التي هي وحدة عملية الإنتاج وعملية التداول باعتبارهما عملية مشتركة للإنتاج الرأسمالي " ³³. ولكنه من جهة اخرى يستترك قائلاً: " إن خطأها النظري، القليل بالنسبة لشهرتها النظرية، لا يبقئ بدون نتائج تؤثر على الممارسة السياسية. إن خطأها هو محاولة اعتبار مخططات إعادة الإنتاج الموسع لرأس المال الإجتماعي، كنقطة متميزة لهذه الوحدة. وتستطيع روزا لوكسمبورغ، بكل تأكيد، إثبات أن ماركس نفسه يُعرّف هذه المخططات باعتبارها الممثلة لوحدة عملية

³² لمزيد من التفاصيل قارن: كريستيان بالوا، الاقتصاد الرأسمالي العالمي.....، مصدر سابق، ص 70 ولاحقاً وقد اعتمدت اساساً، في صياغة هذه الفقرة، على هذا الفصل.

³³ المصدر السابق، ص 71.

الإنتاج و التداول. إلا أن ما تنساه روزا لوكسمبورغ هو أن هذه المخططات، هي وحدة عملية الإنتاج و عملية التداول، خارج المحددات الجديدة التي تنتجها مخططات إعادة الإنتاج الموسع حسب ديالكنتيكها الخاص. ومن هنا يتأتى سوء الفهم لدى روزا لوكسمبورغ³⁴.

ومع ذلك، يحمل تحليل روزا لوكسمبورغ مساهمة مركزية صحيحة نظرياً، وهي المتعلقة بتحديد تناقضات نمط الإنتاج الرأسمالي، رغم ذلك المكان الخاطئ الذي ترتبط به، أو الطبيعة الخاطئة، جزئياً، للممارسة السياسية الناتجة عن ذلك وتحفظ نظرية الإمبريالية بكل أبعادها الصحيحة، وذلك عندما تعالج مسألة طبيعة الإمبريالية باعتبارها النفي الخارجي لتناقضات نمط الإنتاج الرأسمالي³⁵.

تحديد تناقضات نمط الإنتاج الرأسمالي في وحدة عمليتي الإنتاج و التداول

يجب أولاً، أن نشير الى بعض التقدم النظري، الذي حصل هنا، والذي يُلقى الضوء على " الخرق " النظري الذي تضمنه عمل روزا لوكسمبورغ، وهذا يتطلب الحديث عن البناء المفاهيمي، كما يشير بذلك (بول باران) و (بول سويزي)، مع التعبير المستخدم وهو " نمط توليد و إمتصاص الفائض الإقتصادي ". ولكن ما تكشفه روزا لوكسمبورغ، هو تحديد تناقضات نمط الإنتاج الرأسمالي في وحدة عملية الإنتاج و التداول، وفي نهاية الأمر فإن ما يثيرها، هو مسألة نمط تولد و إمتصاص الفائض، كمكان نظري لتوازن التناقضات.

إن خطأ روزا لوكسمبورغ، عندما تدرس بشكل نقدي مخططات إعادة الإنتاج الموسع للرأسمال الإجتماعي، أن تبرر نقدها إلا، بإدخال الدور المحدد للتناقضات كما حلها ماركس في الكتاب الثالث من " الرأسمال "، وبهذا فإنها تشرح وجهة نظرها بدون غموض كما يلي :

" وفي النهاية، فإن المخطط يكون في تناقض مع نظرية السيولة الرأسمالية الشاملة، ومع تطور هذه السيولة المعروضة بشكل إجمالي في الكتاب الثالث من " الرأسمال ". إن الفكرة الأساسية لهذه النظرية هي التناقض المتأصل بين القابلية غير المحددة لتوسع قوى الإنتاج، والقابلية المحدودة لتوسع الإستهلاك الإجتماعي المرتكز على علاقات التوزيع الرأسمالي " ³⁶.

وبإدخالها دور التناقضات في مخططات إعادة الإنتاج الموسع - وهو ما يختلف عن إعطاء تعريف لهذه التناقضات، إنطلاقاً من المخططات بمفرها، تخلط روزا لوكسمبورغ بين هذين المستويين للطرح - وباستخدامها لهذا التناقض، فإنها تنقاد الى طرح مسألة التناقض بين خلق و تحقيق فائض الإنتاج الإقتصادي، وذلك ما سيعطي لهذا الإستخدام معنى. حينذاك، وعلى هذا المستوى النظري، يمكن سد الحلقة المفرغة لحركة التراكم، أي التناقض بين حركة التراكم - الخلق، وتصريف الفائض الذي يبحث عن الإستثمار، مما يدعو روزا لوكسمبورغ الى طرح السؤال التالي: من أين يأتي الطلب المتزايد باستمرار، الذي هو الأساس للتوسع المتزايد للإنتاج في المخطط الذي يضعه ماركس ؟

ويلاحظ المرء أن الأسس النظرية لدخول هذا التناقض تكون غائبة، على الأقل بالنسبة للرأسمالية الإحتكارية، لأن التناقض - بالنسبة لروزا لوكسمبورغ - بين الفائض المتزايد وإمتصاصه المحدود في الأسواق التي يقررها العمل الداخلي للنظام، لا تؤدي الى أن تعكس النتائج المتناقضة التي تقوم بعملها إنطلاقاً من قانون إتجاه معدل الربح نحو الإنخفاض، بإعتباره سمة ثابتة للرأسمالية التنافسية. وبهذا الصدد تقول روزا لوكسمبورغ: " لا يؤدي هذا التناقض، سوى الى عكس قانون إتجاه معدل الربح نحو الإنخفاض " ³⁷. واستناداً الى هذا الطرح يستنتج كريستيان بالوا الفارق في التحليل الذي اجراه كل من لوكسمبورغ ولينين كما يلي: " ففي حين تحلل روزا لوكسمبورغ تناقضات نمط الإنتاج الرأسمالي في

³⁴ المصدر السابق، ص 71.

³⁵ نفس المصدر، نفس الصفحة.

³⁶ روزا لوكسمبورغ، تراكم رأس المال، مصدر سابق، ص 264

³⁷ روزا لوكسمبورغ، تراكم رأس المال، مصدر سابق، ص 357

المرحلة التنافسية، يقوم لينين بتحليلها فيما يخص المرحلة الإحتكارية، وقد يبدو ذلك للوهلة الأولى كموقفين متعارضين، غير أن لوكسمبورغ تكمل لينين على مستوى نمط خلق وتحقيق الفائض " 38 .

الإمبريالية، كحل لتناقضات نمط الإنتاج الرأسمالي

وكما فعل لينين، فإن لوكسمبورغ تلجأ، أولاً، الى تحليل التناقضات الناتجة عن بنية نمط الإنتاج الرأسمالي، بحيث تكون الإمبريالية **النفي** لهذه التناقضات وذلك من خلال تناقض رئيسي، الا وهو التناقض القائم بين خلق وتحقيق الفائض. وفي ضوء ذلك، لا يمكن أن يأتي حل التناقضات التي تؤثر على إعادة الإنتاج الموسع لرأس المال الإجتماعي - باعتبارها الموقع الذي تدرج فيه هذه التناقضات - إلا من خلال مجالات التصريف التي تقع خارج القطاعات الإنتاجية، أي خارج القطاعين الإنتاجيين الأول والثاني³⁹. ولكن سؤالاً مهماً يطرح نفسه وهو: **كيف يمكن حل هذه الاشكالية؟** في مسعاها للإجابة على هذا السؤال، يعتقد بالوا بأنه بالإمكان الحصول على حلين لمجالات التصريف الداخلية أو الخارجية⁴⁰.

1. بشرت روزا لوكسمبورغ بإطروحة باران وسويزي، عندما أشارت الى إمكانية توفير مجالات التصريف (الأسواق) في القطاعات غير الإنتاجية، وذلك فيما يتعلق بمجالات التصريف الداخلية في الرأسمالية الإحتكارية. "الا يوجد في المجتمع فئات إجتماعية أخرى من السكان لا يمكن حسابهم لا مع العمال ولا مع الرأسماليين: الموظفون، رجال الدين، العلماء، الفنانون؟ أفلا تسعى هذه الأصناف الإجتماعية الى إشباع حاجاتها أيضاً، وليس بإمكانها أن تكون هي بالذات شارية البضائع الفائضة؟".

تتخلى روزا لوكسمبورغ فوراً عن هذا الحل، لأنه يحتفظ بمفهوم تنافسي جداً لفائض القيمة أو للفائض، والذي ترتبط أهميته مباشرة بطبقة الرأسماليين. إنها تقول: "ليس بوسع الفئات الإجتماعية هذه، أن تُحسب إقتصادياً، وعلى حدة، ضمن قطاع المستهلكين، لأنها لا تملك الموارد والمستقلة، إذ تعيش طفيلياً على طبقتين كبيرتين: طبقة الرأسماليين وطبقة العمال، بحيث يتضمن إستهلاكها إستهلاك هذه الفئات".

وهنا تخلص روزا لوكسمبورغ بين خلق فائض القيمة، وتحديد الجديد في عملية التوزيع (تحول فائض القيمة الى ربح على سبيل المثال).

2. وبالنتيجة، لا يمكن لمجالات التصريف أن تكون إلا خارجية، وبوضوح أكثر، لا يمكنها أن تتمثل إلا بالصلوات الخارجية مع الدول الأقل تطوراً. ويكون من وظيفة هذه العلاقات، نفي التناقضات الناشئة عن بنية نمط الإنتاج الرأسمالي، وذلك بضمانها التقدم المستمر لقوى الإنتاج، أولاً، وامتصاص الإنتاج الرأسمالي الفائض، ثانياً. تقود هذه الصلوات الى إيجاد علاقات "بين الإنتاج الرأسمالي والوسط غير الرأسمالي المحيط به، وبفضل مجموع هذه العلاقات استطاع الرأسمالي في آن واحد، أن يحقق فائض قيمته بشكل نقود من أجل الإستمرار في الرسمة، كما استطاع الحصول على كل البضائع اللازمة لتوسع إنتاجه الخاص، وأخيراً استطاع أن يدمر الأشكال غير الرأسمالية للإنتاج، مما يضمن له علاقة دائمة بقوى العمل يتمكن الرأسمالي بواسطتها من تحويلها الى بروتياريا" 41 .

تقوم الإمبريالية، التي تلد من تناقضات بنية نمط الإنتاج الرأسمالي، بإقامة علاقات محددة بين البلدان الرأسمالية المتقدمة، والبلدان الأقل تطوراً، وذلك لتهيئ إمتصاص الفائض الرأسمالي مأخوذاً على صعيد واحد، والذي هو تبادل السلع، مما يقود الى إنقسام العالم بين الأمم الرأسمالية، ومن خلال الناحية الأخيرة هذه تقدم روزا لوكسمبورغ تعريفها للإمبريالية قائلة: "إن الإمبريالية هي التعبير السياسي لسيرورة

³⁸ كريستيان بالوا، *الاقتصاد الرأسمالي العالمي*، مصدر سبق ذكره، ص 73.

³⁹ قارن: روزا لوكسمبورغ، *تراكم*،، مصدر سابق.

⁴⁰ قارن: كريستيان بالوا، *الاقتصاد الرأسمالي العالمي*، مصدر سبق ذكره، ص 74

⁴¹ روزا لوكسمبورغ، *تراكم*،، مصدر سابق، ص 528

التراكم الرأسمالي التي تظهر بالمنافسة بين رأسماليي الأمم حول آخر المناطق غير الرأسمالية التي مازالت حرة " 42 .

وبالتحديد، فإن النقاش الذي يتناول كتاب روزا لوكسمبورغ، يدور حول " الإلتباس " الذي يتكون بخصوص النقطتين التاليتين:

- عدم إدراج الكاتبة كيفية ادخال التناقضات في مخططات إعادة الإنتاج الموسع للرأسمال الاجتماعي، بدون أن تحدد هذه المخططات تلك التناقضات 43 .
- الإشارة الضمنية للنموذج التنافسي لتحديد مفهوم الإمبريالية.

وتكشف روزا لوكسمبورغ ببساطة عن السؤال الذي يتعلق، بمسألة مجالات التصريف التي يفتتها العمل الداخلي للنظام عبر مرحلة الرأسمالية الإحتكارية. وهنا تبرز الحدود النظرية للبناء لدى روزا لوكسمبورغ بعدم وصولها الى إستنتاجات فيما يخص الرأسمالية الإحتكارية، وهذا ما يشكل جوهر مساهمات لينين وباران و سوزي حول مسألة الإمبريالية. وقد نتج عن ذلك، بأن روزا لوكسمبورغ لم تستطع أن تستخلص، إنطلاقاً من التخلي عن النموذج التنافسي، كافة الحثيات الجديدة، من أجل تعريف الإمبريالية، ومعرفة آلياتها للسيطرة، وأثارها على تطور الأمم التي تتعرض للعلاقات الإمبريالية. وبغض النظر عن هذه الملاحظة فإن بالوا على صواب حين أشار الى أن البناء النظري الذي تقدمه روزا لوكسمبورغ يحمل بذاته الطريق لتعميق نظرية الإمبريالية 44 .

إن تحقيق حدود معينة للرأسمالية في طور الإمبريالية أدى، بحسب لوكسمبورغ، الى كوارث (حروب وثورات)، وإحتدمت بشكل قوي نزاعات الرأسمالية الناضجة، وبالتالي فإن الوجود السلمي اللاحق للرأسمالية لم يعد ممكناً. بحسب عديدين، كانت روزا لوكسمبورغ نصيرة لا تكل لنظرية إنهيار krach الرأسمالية، رغم أنها سعت على الدوام لتجاوز التناول الميكانيكي لمفهوم الإنهيار. وكان هذا المفهوم، بالنسبة لروزا، مرتبطاً بالدور النشط للعامل الذاتي - الوعي والإستعداد الثوري للطبقة العاملة. لقد خاضت ولمرات عديدة سجالات ضد التناول الميكانيكي والمبتذل لإشكالية " حتمية " إنهيار الرأسمالية، بل إنها توقعت، وفي ظل توفر شروط محددة، ظهور الرأسمالية حتى لفترة طويلة على الصعيد العالمي. كما أنها رفضت، وفي مرات عديدة، نظرية الإنهيار الألي للرأسمالية، وكان موقفها في هذه القضية مطابقاً لموقف عموم يسار الحركة العمالية آنذاك.

ولم تكن روزا لوكسمبورغ لوحدها في هذه القضية بل شاركها العديد من المنظرين الماركسيين ممن أشاروا الى الطبيعة الخاصة لتلك الظروف التي يمكن أن تشكل، وبطريقة موضوعية، حدود وإشتغال النظام الرأسمالي. فقد أشارت مجموعة منهم الى الميل النزوعي لمعدل الربح نحو الإنخفاض، في حين تصور آخرون هذا الحد بصيغة أزمة اقتصادية عامة مرتبطة بأزمة سياسية تهز أركان (أسس) الرأسمالية، أما المجموعة الثالثة فرأت أن الأمر يكمن قبل، كل شيء، في التركيز والتمركز العاصف لرأس المال و الإنتاج، والذي يتسبب في ظهور إحتكارات عملاقة. أما المجموعة الرابعة فقد رأت ذلك كامناً في الإملاق السريع للبروليتاريا وعموم الشعوب. وقد ساد تصور قوامه أن الإمبريالية تحمل في طياتها خطر حروب عالمية، وتم الإفتراض، إستناداً الى ذلك، بأن مثل هذه الحروب تعجل بإندلاع الثورة الإشتراكية 45 .

42 روزا لوكسمبورغ، تراكم، مصدر سابق، ص 565.

43 وهو ما عبر عنه جاك فاليه في مقاله الموسوم: نظرية الامبريالية حسب روزا لوكسمبورغ، " الازمنة المعاصرة "، أب-أيلول 1968، وقد ورد عند كريستيان بالوا، الاقتصاد الرأسمالي العالمي، مصدر سابق، ص 75، هامش 1.

44 كريستيان بالوا، الاقتصاد الرأسمالي، مصدر سابق، ص 75.

45 لمزيد من التفاصيل قارن: روزا لوكسمبورغ، تراكم رأس المال، مصدر سابق؛ كذلك: كريستيان بالوا، الاقتصاد الرأسمالي العالمي، مصدر

سابق؛ كذلك: الهادي التيموني، الجدل حول الإمبريالية منذ بداياته الى اليوم، مصدر سبق ذكره

المبحث الرابع:

” تراكم رأس المال ” - مكونات العمل في الجزء الأول -

بداية، لا بد من الإشارة الى أن ” تراكم رأس المال ” كان عملاً كبيراً بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى. تتألف الطبعة البولندية، التي نعتمدها هنا، من 542 صفحة، وينقسم الكتاب الى ثلاثة أجزاء و 32 فصلاً (الجزء الأول يضم تسعة فصول، في حين يضم الجزء الثاني 15 فصلاً، أما الجزء الثالث فيضم ثمانية فصول). ومنذ عام 1921 يصدر هذا العمل بانتظام تحت عنوان: تراكم رأس المال - مدخل للتفسير الإقتصادي للإمبريالية، مع ملحق تحت عنوان: تراكم رأس المال أو ماذا عمل المقلدون *Epigoni* بنظرية ماركس - نقد مضاد، ويضم هذا الملحق 139 صفحة.

إفتتحت مؤلفة ” تراكم رأس المال ” هذه العمل بمقدمة قصيرة وهادفة أكدت فيها على مايلي: ” بعد تفكير عميق توصلت الى إستنتاج قوامه أن المقصود هنا ليس طريقة تناول الموضوع، بل تناول القضية المرتبطة نظرياً بمضمون الكتاب الثاني لرأسمال كارل ماركس، وفي نفس الوقت الغوص في ممارسة السياسة الإمبريالية وتفحص أسسها الإقتصادية الرئيسية. وإذا تبين أن هذه المحاولة كانت ناجحة فإنه سيكون لذلك أهمية بالنسبة لممارسة صراع البروليتاريا مع الإمبريالية ”⁴⁶.

بهذه الطريقة عرضت لوكسمبورغ الأسباب النظرية والسياسية التي دفعتها لكتابة هذا الكتاب. لننتعرف على هذا العمل عن كثب.

الجزء الأول: قضايا إعادة الانتاج

ظهر القسم الأول تحت عنوان: قضايا إعادة الإنتاج، وهو قسم نظري خالص. قدمت الباحثة، هنا، في هذا القسم، موضوع البحث، وعرضت إشكالية وظروف حله. كما تحدثت عن مساهمة كل من كيني، سميث، ماركس في نظرية إعادة الإنتاج. إذ من المعلوم أن الإقتصاد السياسي الماركسي يرى في التراكم ليس مجرد وسيلة لتجديد الإنتاج الموسع للقوى المنتجة فحسب، بل أيضاً عملية لتجديد الإنتاج الموسع للعلاقات الإجتماعية.

موضوع التحليل

تشكل قضية إعادة إنتاج رأس المال الإجتماعي موضوع التحليل في هذا الفصل. من المعلوم أنه وفي مختلف مراحل تطور المجتمعات ما قبل الرأسمالية تتم عملية إعادة الإنتاج الإجتماعي إذا توفرت الشروط الأساسية لهذه العملية: وسائل الإنتاج وقوة العمل. أما في المجتمع الرأسمالي فإن إعادة الإنتاج هذه تتخذ شكلاً خاصاً. تظهر أثناء بعض الفترات ووسائل الإنتاج المادية وكذلك قوة العمل الضرورية لإستئناف إعادة الإنتاج، وبجانب ذلك فإن الحاجات الإستهلاكية للمجتمع لا يتم تأمينها (إشباعها)، ورغم ذلك فإن إعادة الإنتاج تتعرض جزئياً لتوقف تام أو تتم بحجم منخفض فقط. يحدث هذا لأن إعادة الإنتاج المستأنفة تعتمد هنا - بجانب مختلف الظروف التقنية - على الشرط الإجتماعي المتمثل بالقبول الإجتماعي لهذه المنتجات والتي توجد حظوظ لتحقيقها، أي تتحول الى نقد. يظل الربح كهدف نهائي ولحظة محددة تهيمن هنا ليس فقط على الإنتاج ولكن على مجموع عملية إعادة الإنتاج الإجتماعية الطابع

⁴⁶ روزا لوكسمبورغ، تراكم.....، مصدر سابق، المقدمة.

47. هكذا، إذن، وبنسبة هذه السياقات التاريخية الاجتماعية تصبح عملية إعادة الإنتاج، في المجتمع الرأسمالي، إشكالية قائمة بحد ذاتها.

الإنتاج الرأسمالي، إذن، هو قبل كل شيء إنتاج عدد لا محدود من المنتجات الخاصة، بدون أي تخطيط منظم. ويمثل التبادل الرابطة الاجتماعية الوحيدة لهذا الإنتاج، كما تمثل تجربة الفترة السابقة مركز الثقل الذي يسمح بتحديد ما هي الحاجات الاجتماعية المطلوب إشباعها. وكما هو معلوم فإن هذه التجربة تعد تجربة خاصة لمختلف المنتجين، لا تجد تعبيرها الاجتماعي الذي يربطها في كل موحد، وإنما إضافة لذلك ليست إيجابية ولا مباشرة، بل فقط سلبية وغير مباشرة. يؤدي إنحراف إعادة الإنتاج، في مختلف القطاعات، عن الحاجات الاجتماعية مرحلياً، الى **عدم توافق عام**، يحل بعده توقف عام لإعادة الإنتاج.

وبحسب اعتقاد **لوكسمبورغ**، فإن الإنتاج الموسع لا يمثل القانونية الوحيدة المميزة لنمط الإنتاج الرأسمالي، ولكن رغم ذلك فإن هذه القانونية تمتاز بسمات متميزة في الرأسمالية. ومن بين تلك السمات هناك واحدة مهمة هي **العلاقة المتبادلة** بين مختلف الفروع الإنتاجية. ويؤدي هذا الى أن فائض أو شحة السلع المنتجة في أهم القطاعات الإنتاجية يؤثر على عموم الإقتصاد الوطني، مما يحدث فائضاً أو شحة نسبية في السلع، مقارنة بالقوة الشرائية في عموم الإقتصاد الوطني خلال فترة معينة. وبعبارة أخرى فإن **التطور الدوري للإنتاج** يُعد أحد أهم الخصائص المميزة لإعادة الإنتاج الموسع الرأسمالي⁴⁸.

وإنطلاقاً من هذا الفكرة، تنتقل **روزا لوكسمبورغ** لتحليل شروط إعادة الإنتاج الموسع. وفي هذا المجال تؤكد على أنه، بالنسبة للمنتج الخاص، لا تمثل الحاجات الاستهلاكية للمجتمع الدافع للإنتاج، بل إن الطلب الفعال فقط ولوحده هو الدافع والمحفز لهذا المنتج. والسبب في ذلك واضح وهو أن الطلب الفعال يعتبر بالنسبة لهذا المنتج الوسيلة الأساسية لتحقيق فائض القيمة⁴⁹. ولهذا فإنه ومن خلال هذا الطرح يمكن **الإستنتاج** بأن **روزا لوكسمبورغ** كانت تعتقد بأن التحقيق الناجح للسلع، أي تحويلها الى نقود، يعد الشرط الأول لإعادة الإنتاج. وبعبارة أكثر تبسيطاً فإن **قضية التحقيق**، وعلى وجه الخصوص تحول السلع الى نقد، تلعب دوراً محورياً في التحليل، عند **روزا لوكسمبورغ**.

وعلى أساس دراسة وتحليل مخططات إعادة الإنتاج الماركسية (التي صاغها ماركس) تصل **روزا لوكسمبورغ** الى نتيجة قوامها أن إنتاج وإعادة إنتاج المادة النقدية (النقود) يعد أمراً ضرورياً بالنسبة لإعادة إنتاج رأس المال الاجتماعي الإجمالي. وإنطلاقاً من هذا الطرح، تستنتج الكاتبة بأن المخططات الماركسية لإعادة الإنتاج "غير مكتملة" وتضيف بأنه "إضافة الى القطاعين الكبيرين للإنتاج الاجتماعي يتعين وجود قطاع ثالث هو قطاع انتاج وسائل التداول، تلك الوسائل التي لا تخدم الإنتاج ولا المستهلك، بل تمثل العمل الاجتماعي المتوسط المتجسد في السلع"⁵⁰. ومنعاً لأي إلتباس فإن النقد المقصود هنا، بالنسبة لروزا لوكسمبورغ، ليس النقد الورقي، بل **النقد الذهبي**، أي الذهب، الذي كان يلعب دوراً محورياً خلال فترة كتابة "تراكم رأس المال"، وكذلك في فترة ظهور عمل ماركس الأهم "الرأسمال".

من المفيد التذكير بأن محاولة **روزا لوكسمبورغ** هذه لم يكتب لها النجاح. والسبب بسيط وهو أن **ماركس** كان قد أكد على "أن النقد لا يمثل بحد ذاته عنصراً لإعادة الإنتاج الفعلية"⁵¹. والنقد، إذن، بهذه الصيغة، ليس له قيمة إستعمالية فيما عدا أنه يستخدم كوسيلة للتبادل، ولهذا لا يدخل في تركيب الإنتاج الاجتماعي. وفي لحظة ما تنبعت **روزا لوكسمبورغ** لحقيقة أن جوهر المشكلة لا يكمن في قضية مصادر

⁴⁷ قارن : روزا لوكسمبورغ، تراكم رأس المال.....، مصدر سابق، ص 58 – 59.

⁴⁸ قارن: روزا لوكسمبورغ، تراكم.....، المصدر السابق، صفحة 80 ولاحقاً.

⁴⁹ المصدر السابق، ص 65.

⁵⁰ المصدر السابق، ص 139.

⁵¹ ك. ماركس، الكتاب الثاني، وارشو 1955، ص 500.

النقد بحد ذاتها، ولهذا كتبت قائلة بأن: " مشكلة التراكم لا تتعلق بسؤال من أين تأتي النقود ولكن بالسؤال عن كيفية تكون الطلب على المنتج الإضافي، الذي بفضل وجوده يتحقق فائض القيمة. نحن هنا إذن لسنا أمام قضية تقنية من نطاق دوران النقود " ⁵². ولكنها تعود من جديد لقضية النقد ودورة في عملية إعادة الإنتاج، فتكتب قائلة: " في ظروف وجود التراكم، أي رسمة جزء من فائض القيمة.... يتعين تجهيز كمية كافية من النقود لكي يمكن تحقيق فائض القيمة المترسمل غير أنه وفي كل الأحوال فإن هذه النقود لا تخرج من جيوب الرأسماليين " ⁵³. وقد دفع هذا الأمر روزا لوكسمبورغ للتساءل عن مصدر النقود الإضافية هذه.

ولابد من الإشارة الى أن محاولتها لنقد نظرية إعادة الإنتاج الموسع المصاغة من طرف ماركس، إضافة الى محاولتها تطوير هذه النظرية بإستحداث قطاع ثالث للإنتاج الإجتماعي، قطاع إنتاج النقد، لم يكتب لها النجاح، وكانت عقيدة، وبالتالي رفضتها روزا لوكسمبورغ نفسها فيما بعد.

في هذا الجزء (الأول) من عملها " التراكم " ميّزت الكاتبة بين شروط التراكم من وجهة نظر الرأسمالي الفردي وبين وجهة نظر عموم الطبقة الرأسمالية. ومن أجل فهم أدق لهذه القضية لا بد من عرض سريع لخاصية عملية إعادة الإنتاج الرأسمالية.

من المفيد التذكير أولاً بأن إنتاج السلع لا يمثل بالنسبة للمنتج الرأسمالي هدفا قائما بحد ذاته، بل هو فقط وسيلة للإستحواذ على فائض القيمة وتعظيم الربح. غير أن الهدف والقوة المحركة للإنتاج ليس هو في الواقع إنتاج فائض القيمة بكمية محدودة فقط، بصيغة الإستحواذ لمرة واحدة، بل هو إنتاج فائض قيمة غير محدودة، متنامية بإستمرار، متزايدة كميّاً. كما أن إعادة الإنتاج كظاهرة منتظمة تتخذ في الوقت نفسه، في المجتمع الرأسمالي، حافزاً جديداً، غير معروف في التشكيلات الأخرى.

يمكن عرض الصيغة التجريبية العامة لإعادة الإنتاج الموسع تحت هيمنة رأس المال كما يلي:

$$(C+V) + m/x+m$$

حيث m/x = يعبر عن الجزء المترسمل للقيمة، فائض القيمة التي يُستحوذ عليها من المرحلة السابقة.
 m = القيمة الزائدة الجديدة، المنتجة عن طريق توسيع رأس المال. جزء منها يترسمل من جديد لاحقاً.
هنا تشير روزا لوكسمبورغ الى أن " الجريان الدائم لهذا الإستحواذ المتواصل على فائض القيمة ورسملتها، والتي تمثل ظواهر مترابطة ببعضها البعض، إنما يمثل عملية إعادة الإنتاج الموسع بالمعنى الرأسمالي " ⁵⁴.

هناك أربعة شروط مميزة لإعادة الإنتاج الرأسمالي الموسع (أي تراكم رأس المال):

1. إن الإنتاج يجب أن يخلق (ينتج) فائض القيمة.
2. إن فائض القيمة المخصص للتراكم يجب أن يتحقق، أي يتخذ شكلاً نقدياً. هذا الشرط يقودنا الى الإنتاج والعلاقات بين الرأسمال والعمال في سوق السلع، والذي تحدد فيه حظوظ التبادل المصائر اللاحقة لفائض القيمة وإعادة الإنتاج الموسع.
3. يجب أن يتخذ رأس المال الجديد صيغة إنتاجية، أما الجزء المتبادل لقاء قوة العمل فيتخذ صيغة وسائل معيشة العمال الأجراء. نحن إذن أمام سوق للسلع وكذلك سوق لقوة العمل.
4. إن الجزء الإضافي من السلع، الذي يمثله الرأسمال الجديد، سوية مع فائض القيمة الجديد، يجب أن يتم تحقيقه، أي أن يتحول الى نقد. هذا الشرط الأخير يقود الى قيام سوق للسلع.

⁵² روزا لوكسمبورغ، تراكم...، مصدر سابق، ص 195.

⁵³ المصدر السابق، ص 217.

⁵⁴ المصدر السابق، ص 69 - 70.

وفي هذه الشروط الأربعة، نعثر على تعبير لتناقض دائم، لا يحل، بين الملكية الخاصة والإستهلاك الخاص من جهة، وبين الصلة/العلاقة الناشئة بين الأولى والثانية من جهة ثانية.

عند دراسة إعادة الإنتاج الموسع من وجهة نظر الرأسمالي الفردي يتبين ان إعادة الإنتاج هذه تحدث من خلال التذبذبات الدائمة للأسعار، مؤدية الى المزيد من الثراء للبعض وتدمير البعض الآخر. إن هذه العملية تتم عبر التذبذبات الدورية المتواصلة والأزمات، وعبر المعارك التنافسية الحادة، التي ينتصر فيها البعض، في حين يتحطم البعض الآخر. " غير أن المصاعب تتضاعف والأمور تتعقد عندما تنتقل، في تأملاتنا، من الرأسمالي الفردي الى عموم الرأسماليين " ⁵⁵. وبهذا الصدد تحذّر روزا لوكسمبورغ من مغبة الوقوع في خطأ اعتبار إعادة الإنتاج الرأسمالي، ككل، بمثابة حاصل جمع لعمليات إعادة الإنتاج الرأسمالية الفردية، إذ أن إعادة انتاج رأس المال الإجتماعي الإجمالي تختلف جذريا عن إعادة انتاج الرأسمال الفردي. ويمكن للقارئ أن يعثر، ولمرات عديدة، على هذا التمييز عند ماركس، ومثل هذا التمييز يشكل نقطة إنطلاق تحليل روزا لوكسمبورغ، عند تناولها لهذه الإشكالية.

ولكن روزا لا تنكئ على ماركس وحده فقط، عند معالجتها للإشكاليات المطروحة، في الجزء الأول من عملها، بل تقوم بدراسة هذه القضية إستنادا الى خلفية تاريخية أوسع. فمن المعلوم أن مسألة التراكم شغلت على الدوام مكانة هامة في منظومة أفكار الإقتصاد السياسي البرجوازي. إذ حدد الإقتصاديون البرجوازيون منذ فجر ظهور اسلوب الإنتاج الرأسمالي العلاقة بين التراكم والتطور الإقتصادي. ولكن الإهتمام بمسألة التراكم لم يكن موحداً لدى المدارس المختلفة ⁵⁶.

ولإنجاز هذه المهمة، تنطلق لوكسمبورغ من " أب المدرسة الفيزيوقراطية "، المفكر الفرنسي فرنسوا كيناي، الذي قام بمحاولة جريئة لدراسة هذه القضية، معترفا بوجود رأسمال إجمالي، كقيمة حقيقية فعلية. سنتجاوز هنا، لاسباب عملية، الحديث التفصيلي عن الجدول الإقتصادي المعروف الذي صاغه كيناي، وكذلك الأخطاء التي إكتشفها ماركس المتجسدة في " الدوغما " المعروفة لأدم سميث، التي إعتدها كل من ريكاردو وساي وسيسموندي وغيرهم من ممثلي الإقتصاد السياسي البرجوازي، إذ يمكن العودة الى أي كتاب مدرسي من كتب تاريخ الفكر الإقتصادي لتكوين فكرة واضحة حول هذه القضايا.

من المفيد الإشارة الى أن جزءاً مهماً من عمل روزا لوكسمبورغ " التراكم... " مكرس لإضائة إشكالية رأس المال الإجتماعي وكيف تطورت في الفكر الإقتصادي. حيث تعرض المؤلفة السجلات المختلفة حول التراكم : السجال بين (سيسموندي) و (ريكاردو) ومدرسته، بين الشعبين والماركسيين الروس الخ. ومن المؤكد أن استعراض السجلات الساخنة هذه يتخطى حدود هذه الدراسة، ولكن برغم ذلك لا بد من تناول بعض المحطات الضرورية لإلقاء الضوء على الأفكار الخاصة بروزا لوكسمبورغ، بصدد القضايا الأساسية التي تضمنتها تلك السجلات، وخصوصاً تلك التي أصبحت فيما بعد موضوعاً للسجال أو النقد من طرف نقاد " التراكم ".

وفي مسعاها للبحث عن جذور المفهوم الخاطئ للمدرسة الكلاسيكية للإقتصاد السياسي، توصلت روزا الى أنها تكمن في عدم معرفة الطابع المزدوج للعمل المنتج للسلعة. وبهذا الصدد تعتقد مؤلفة " التراكم... " بأن واحدة من أهم إنجازات ماركس في النظرية الإقتصادية هو كشفه للطبيعة المزدوجة للعمل : العمل المجرد والعمل الملموس. هذا مع العلم أن الفصل الثالث من " التراكم... " الموسوم : نقد التحليل الإقتصادي لأدم سميث، كرسته لوكسمبورغ لهذه القضية. وبهذا المعنى أكدت على أن " ماركس رأى في

⁵⁵ المصدر السابق، ص 75.

⁵⁶ لمزيد من التفاصيل قارن : ز.ف.سوكولينسكي، نظريات التراكم في الإقتصاد السياسي البرجوازي. ترجمة د. عارف دليلة. دار الطليعة بيروت

القيمة علاقة إجتماعية خاصة " 57، أي ليس فقط علاقة كمية بين الأشياء المتبادلة. وإستنادا الى ذلك أشارت الى أن الخطأ الذي وقع فيه (ادم سميث) وتلامذته يكمن في " أنهم يخلطون، أثناء التبادل الرأسمالي للسلع، بين القيمة الإستعمالية لتلك السلع وبين علاقاتها الكمية " 58. ويعني هذا أنها ترفض الخط بين قيمة السلعة وقيمتها الإستعمالية.

وفي الفصل الرابع من الجزء الأول من " التراكم "، وعند الحديث عن مخططات إعادة الإنتاج الماركسية، تشير روزا لوكسمبورغ العديد من التحفظات المتعلقة بكل جزء من الأجزاء الثلاثة ($c+v+m$) المكونة الناتج الاجتماعي الإجمالي. فعلى سبيل المثال فإن وسائل الإنتاج (c) التي تمثل الشرط العام المطلق للإنتاج في مختلف التشكيلات التاريخية، تتخذ في الرأسمالية خاصية مميزة هي أنها تشتغل هنا بإعتبارها رأسمال، أي أنها ملكية أولئك الذين لا يعملون " 59. أما فيما يتعلق بمخصص الأجر (v) فإنه يتخذ في الرأسمالية صيغة التعبير نقدي لسعر قوة العمل، وأنه يذهب الى الرأسماليين، في حين أنه يتواجد، بشكل مؤقت، في أيدي العمال. إن وجود مخصص الأجر بإعتباره جزء من الناتج الاجتماعي الإجمالي يشهد، حسب روزا لوكسمبورغ، على أن " الإنتاج السلعي يمثل، في مجتمع محدد، الصيغة العامة للإنتاج " 60. وأخيرا فإن (m) أي الذي يمثل التعبير عن العمل الإضافي، فإنه يعتبر عنصرا ضروريا في كل تشكيلة تاريخية ملموسة. غير أن هذا المخصص يتخذ في التشكيلة الرأسمالية طابعا خاصا يقوم على أنه يعد بمثابة فائض القيمة، يعتبر ملكية للرأسماليين.

إستنادا الى العرض السابق، توصلت روزا لوكسمبورغ الى النتيجة التالية: إن مخططات إعادة الإنتاج، المصاغة من طرف ماركس، تتمتع بأهمية عالمية شاملة من جهة، كما أنها تتمتع بأهمية خاصة في النظام الرأسمالي. وبحسب اعتقادها فإن التعبير الرأسمالي المميز للعلاقة $c + v + m$ يقوم على وجود نزوع لنمو فائض القيمة على حساب مخصص الأجر. ويعد هذا تعبيرا جليا للحقيقة المتمثلة بأن الاستحواذ على فائض القيمة المتنامي بإستمرار يمثل الهدف والقوة المحركة للإنتاج الرأسمالي.

والخلاصة التي توصلت اليها روزا لوكسمبورغ هي التالية :

- يتألف الإنتاج الإجمالي، مثله مثل إنتاج الرأسمال الفردي، من $c + v + m$
- يجب أن ينقسم الإنتاج الإجمالي الى إنتاج وسائل الإنتاج وإنتاج وسائل الإستهلاك.
- ونظرا لأن القطاعين المشار اليهما أعلاه ينتجان بطريقة رأسمالية، فإن الإنتاج يجب أن يتجسد على هيئة $c + v + m$
- وبالنظر الى أن هذين القطاعين يعتمدان على بعضهما البعض، فإنه يتوجب أن تنشأ بينهما علاقات كمية محددة، أي تناسبات معينة. فالقطاع الأول يجب أن ينتج وسائل الإنتاج لكلا القطاعين، في حين ينتج القطاع الثاني وسائل الإستهلاك للرأسماليين والعمال في كلا القطاعين.

ومن المعلوم أن ماركس كان قد عرض في مخططاته وبصيغة قيمية ما يشكل أساسا ليس فقط لإعادة الإنتاج الرأسمالية ولكن قاعدة لكل مجتمع 61.

وبعد الحديث في الفصل الخامس – الجزء الأول – عن دور النقد، تنتقل روزا لوكسمبورغ الى الفصل التالي للحديث عن إعادة الإنتاج الموسع. وهنا أكدت، وهي على صواب، على أنه ورغم أن إعادة الإنتاج

57 روزا لوكسمبورغ، تراكم.....، مصدر سابق، ص 100.

58 المصدر السابق، ص 107.

59 المصدر السابق، ص 110.

60 روزا لوكسمبورغ، تراكم.....، مصدر سابق، ص 110.

61 نفس المصدر السابق ونفس الصفحة.

البسيط تنتمي الى الظواهر النادرة في الرأسمالية، غير أن مخطط إعادة الإنتاج هذا يتمتع بقيمة علمية كبيرة.

أما بصدد إعادة الإنتاج الموسع فإن روزا لوكسمبورغ ترى في إعادة الإنتاج الموسع لرأس المال الفردي بمثابة العنصر المكون لإعادة الإنتاج الموسع للرأسمال الإجمالي، حيث أن إعادة الإنتاج الإجمالية تحدث، في جوهر الأمر، بصيغة عمليات لا تحصى لإعادة رؤوس الأموال الفردية. وبعد تحليل إعادة الإنتاج الموسع للرأسمال الفردي – وهي هنا تقتفي أثر (ماركس) – تتوصل روزا لوكسمبورغ الى النتائج التالية التي ترى أنها تتمتع بأهمية كبيرة بالنسبة لإعادة الإنتاج الموسع⁶²:

- ان حجم إعادة الإنتاج الموسع يمكن أن يكون، في حدود معينة، غير معتمد (مستقلاً) على نمو رأس المال وذلك من خلال إستغلال العمال أو عن طريق الإستخدام الأفضل لقوى الطبيعة، أو عن طريق نمو إنتاجية العمل.
- يمثل تقسيم الجزء المتراكم من فائض القيمة الى c و v بمثابة نقطة الإنطلاق لأي تراكم.
- يرافق التراكم نمو دائم لوسائل الإستهلاك، سواء بشكل مطلق أم بشكل نسبي، أي بعلاقته بالأجور.
- يمثل ظهور جيش العمل الإحتياطي الصناعي العنصر المهم والشرط الضروري المرافق للتراكم الرأسمالي.

وبعد ذلك تنتقل روزا لوكسمبورغ للسجال مع ما طرحه ريكاردو بصدد التراكم، والذي قدم في هذه المسألة إضافات هامة. يكمن الخلاف بين (ريكاردو) و (أدم سميث) في تقويمهما المختلف لأفاق التراكم. فقد كانت نظرة (ريكاردو) الى آفاق كهذه تشاؤمية⁶³. وبينما كان (سميث) يأخذ بنظر الإعتبار واقعة إنخفاض معدل الربح، فإنه رأى فيها خيراً، إذ أنها، بحسب إعتقاده، تحث الرأسماليين على توظيف أموالهم مباشرة في الإنتاج، بدلاً من العيش على الفائدة، في حين وجد (ريكاردو) في إنخفاض معدل الربح خطراً يهدد التراكم الرأسمالي بشكل عام. فمن المعلوم أن هذا الإقتصاد الكلاسيكي الإنكليزي، (ريكاردو)، كان قد كتب ما يلي: " يتعين أن نفهم بأن كل منتجات البلد سيتم إستهلاكها، ولكن هناك فرقاً كبيراً بين ما إذا كان سيستهلكها أولئك المنتجون لسلع أخرى، أم أولئك الذين لم ينتجوا تلك المنتجات أصلاً. وعندما نقول بأن الدخل المدخر والمضاف الى رأس المال، فإن المقصود بذلك أن هذا الجزء المضاف الى رأس المال قد تم إستهلاكه من طرف العمال المنتجين بدلاً عن غير المنتجين " ⁶⁴.

وإذا دفعنا أطروحة (ريكاردو) هذه الى نهايتها (إدخار جزء من الدخل وإضافته الى رأسمال – أي المقصود التراكم بحسب الفهم الماركسي) فإن التراكم – بحسب ريكاردو – يتم فقط بصيغة تخصيص هذا الجزء من الدخل الى إستهلاك العمال المنتجين. ومثل هذا التناول خاطئ لأن يستبعد العاملين في القطاعات غير الإنتاجية.

وكما معلوم فإن جذر التناول الريكاردو الخاطئ يكمن في "دوغما آدم سميث" والقائلة بأن المنتج بكامله يتألف في نهاية المطاف فقط من القيمة المنتجة حديثاً، أي أن إجمالي المنتج السنوي – بحسب سميث – يتألف من دخول الرأسماليين والمستهلكين الآخرين من شركائهم (مالكي الأراضي، الجهاز البيروقراطي، رجال الدين.... الخ) إضافة الى العمال. وفي ضوء هذه الدوغما، كان التراكم ممكناً فقط من خلال تقليص إستهلاك الشرائح غير الإنتاجية، بهدف زيادة التشغيل وإستهلاك الفئات الإنتاجية، ولا توجد إمكانية أخرى.

من المعلوم أن ماركس رفض هذه الأطروحة، وبرهن على وجود طريق آخر وهو أن الجزء المتراكم من فائض القيمة يخصص فقط قسم منه لتوسيع استهلاك العدد المتزايد من العمال المشتغلين، أما الجزء

⁶² روزا لوكسمبورغ، تراكم.....، مصدر سابق، ص 150 ولاحقاً، وانظر كذلك: يوزيف زافادسكي، الأفكار الاقتصادية لروزا لوكسمبورغ، مصدر سابق، 242-264.

⁶³ لمزيد من التفاصيل قارن: سوكولينسكي، نظريات التراكم..... مصدر سابق، ص 15 ولاحقاً.

⁶⁴ د. ريكاردو، مبادئ الإقتصاد السياسي. وارشو 1957، ص 169.

المتبقي فيخصص لتوسيع رأس المال الثابت – توسيع الجهاز الإنتاجي الخ. ولكن روزا لوكسمبورغ تعارض هذا الطرح، ولا تكفي بالإعراض بل تطرح السؤال التالي: من هم مستهلكوا هذا الجزء المتراكم من فائض القيمة؟

وفي مسعاها للإجابة على هذا السؤال نراها هنا تبحث عن خيارات عديدة. ومن بين تلك الخيارات، تبحث روزا لوكسمبورغ في دور التجارة الخارجية التي بإمكانها أن تكون مصدراً للطلب المتنامي. لقد كانت تأملاتها لهذا العامل مهمة لدرجة إتهمت بأنها **اقتفت** أثر الاقتصادي النمساوي (سيسموندي)، الذي رأى في التجارة الخارجية **الإمكانية الوحيدة** لتحقيق فائض السلع التي لا تجد تصريفها في السوق المحلية. غير أن روزا لوكسمبورغ، كما هو معروف، رفضت هذه الإمكانية، أي التجارة الخارجية كمحاولة للإجابة على السؤال السابق الذي هو: من أين يأتي المشترون الإضافيون لتلك الكتلة المتنامية من السلع، حيث التجارة الخارجية لا تقوم على تصدير السلع فقط ولكن على إستيرادها كذلك؟.

هكذا، إذن، يمكن القول بأنه لا الرأسماليين، ولا العمال، ولا التجارة الخارجية كذلك، بقادريين على تفسير إشكالية المشتريين الإضافيين لتلك الكتلة من السلع غير المستهلكة. ولكي يمكن لهذه الكتلة من السلع أن تباع، ويمكن للتراكم أن يتم، فإن مالكي النقود الضرورية يجب أن يتواجدوا خارج قطاعي الإنتاج الرأسمالي⁶⁵.

من يوجد، إذن، خارج هذين القطاعين، إذا ما تجاوزنا المستهلكين غير الإنتاجيين لفائض القيمة، وكذلك التجارة الخارجية بين ممثلي هذين القطاعين على الصعيد العالمي؟ نجد أن الجواب عند روزا لوكسمبورغ هو التالي: إنهم المنتجون غير الرأسماليين، أي الفلاحون، الحرفيون وما يماثلهم داخل البلدان الرأسمالية ذاتها وكذلك في تلك المناطق في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التي يهيمن فيها الإنتاج ما قبل الرأسمالي. هنا – بحسب روزا لوكسمبورغ – تتواجد **الإمكانية** لتحقيق فائض القيمة المخصص للتراكم، وهنا تتحول هذه القيمة إلى نقد – ذهب، والتي تتخذ فيما بعد صيغة رأسمال ثابت ومتغير إضافي.

وفي **الفصلين الأخيرين** من هذا الجزء، أي الثامن والتاسع، تهتم روزا لوكسمبورغ بمحاولات **ماركس** في التغلب على صعوبات نظرية تراكم الرأسمال الاجتماعي، وبالأخص **مشكلات التوزيع**. تكرر روزا ما قالتها، في مكان آخر من عملها هذا، بأن **إهمال** ماركس لإشكالية دوران النقود لم يكن موفقاً. فإذا كان من المبرر قبول إهمال النقد في إعادة الإنتاج البسيط، فإنه " في التراكم، تلعب الصيغة النقدية دوراً مهماً، فلم تعد تمثل فقط الوسيط في توزيع السلع، بل شكلاً لتجلي رأس المال.... إن إتخاذ فائض القيمة صيغة نقدية يمثل الشرط الجوهرى للتراكم الرأسمالي، رغم أنه ليس اللحظة الجوهرية لإعادة الإنتاج الفعلية " ⁶⁶. يثار هنا السؤال مجدداً: من أين يأتي الطلب على فائض القيمة المتراكم، أو بحسب صياغة ماركس: من أين تأتي النقود الضرورية لشراء فائض القيمة المتراكمة؟ ⁶⁷.

هنا تعود إشكالية النقود من جديد إلى الواجهة، وتصبح موضوعاً للسجال. ونظراً لأن الطبقة العاملة – بحسب تصور روزا لوكسمبورغ –، قادرة على تحقيق فائض القيمة المترسمة (وإن بدرجة أقل من الطبقة الرأسمالية)، فإن " تحقيق فائض القيمة خارج نطاق هاتين الطبقتين الاجتماعيتين الوحيدتين في المجتمع (أي في " الرأسمالية الصافية " ص.ي)، يبدو وبدرجة كبيرة ضرورياً، وغير ممكن في الوقت نفسه. هكذا تواجده تراكم رأس المال في حلقة مفرغة " ⁶⁸.

⁶⁵ روزا لوكسمبورغ، تراكم.....، مصدر سابق ص 182.

⁶⁶ المصدر السابق، ص 185.

⁶⁷ المصدر السابق، ص 190.

⁶⁸ المصدر السابق، ص 218.

ملاحظات ختامية حول الجزء الأول

يطرح العرض المكثف، الذي جرى تقديم خطوطه العريضة بتكثيف بالغ، مجموعة من الملاحظات والتعليقات من بينها⁶⁹:

1. تتمثل الخطوة الأولى لروزا لوكسمبورغ بعرض القضية موضوع الإهتمام وتعليل الحاجة لوجودها. كما معروف، يمتاز الإنتاج الاجتماعي في التشكيلات غير الرأسمالية بالبساطة، في حين أن إعادة إنتاج إجمالي رأس المال الاجتماعي في الرأسمالية تعد عملية معقدة نتيجة الطابع السلبي الرأسمالي للإنتاج. تجري عملية إعادة الإنتاج الرأسمالي، كما تمت الإشارة الى ذلك سابقاً، ليس بشكل متناغم ولكن عبر التذبذبات والأزمات الدورية، ولكن روزا لوكسمبورغ لا تعتبر ذلك جوهرياً. وهنا تكمن أولى الأطروحات المنهجية الهامة بإشارتها الى أن الأزمات تمثل صيغة لتجلي قضية إعادة الإنتاج الرأسمالي فقط وليس جوهراً لها. وإرتباطاً بذلك فقد تجاوزتها المؤلفة في التحليل.

2. بعد ذلك تشغل لوكسمبورغ بقضية واقعية هي قضية المنتج الإجمالي وكذلك مكوناته، كل على حدة وفي ترابطاتها. وفي هذا المجال تحتل الإشكالية التالية أهمية خاصة عندها وهي: تختفي وراء الشكل الرأسمالي مقولات تظهر فعلياً في مختلف أنظمة الإنتاج الاجتماعي.

3. يجري تطوير هذه الفكرة/الأطروحة، من طرف لوكسمبورغ، عن طريق عرض وشرح النماذج الماركسية لإعادة الإنتاج البسيط. يصطدم المرء هنا بإطروحتها التي تشير فيها الى أن الإنتاج البسيط (وخصوصاً في الرأسمالية) هو عبارة عن خيال **fiction** نظري فقط. ويتعين عدم تحميل هذه الأطروحة أكثر مما تستحقه من الإهتمام، إذ أن المقصود هنا، بإعتقادي، ليس رفض واقعية إعادة الإنتاج هذه في مختلف اللحظات أو الفترات، بل أن الأمر يدور حول القبول القوي لهيمنة إشكالية إعادة الإنتاج الموسع في الرأسمالية ودورها في التاريخ الفعلي للإقتصاد الرأسمالي.

4. عندما عرضت روزا لوكسمبورغ النماذج الماركسية لإعادة الإنتاج الموسع، أكدت على أنها - أي النماذج تلك- تحتفظ بأهميتها عند إستخدامها لدراسة مجتمع منتظم. ولكنها تعكس المشكلة متسائلة: هل أن النموذج المميز للإقتصاد الرأسمالي يمتلك قيمة عامة؟ تستنتج روزا لوكسمبورغ، من التحليل السابق، بأن الشروط المتوضعة في المخططات الماركسية ضرورية بدون شك، ولكنها في الوقت ذاته غير كافية لتفسير المجرى الحقيقي لتراكم رأس المال.

5. ولكي يمكن تفسير هذه القضية تذكر الكاتبة بأن ظروف التراكم ناجمة عن خاصية الشكل الرأسمالي للإنتاج. لا يكفي هنا وجود وضع تقني ملائم. قبل كل شيء يجب أن تكون السلع مباعاً عن طريق النقد وتجلب الربح بمستوى مقبول.

وهنا لا بد هنا من بعض الإضافات الضرورية لتوضيح جوهر هذه الأطروحة.

تؤكد لوكسمبورغ، في أكثر من مكان، بأن الإقتصاد الرأسمالي هو إقتصاد سلبي - نقدي، أي أن المنتجات يجب أن تتخذ فيه أولاً شكلاً طبيعياً، ثم شكلاً نقدياً، شكل قيمة. في هذه الحالة يجب أن تجلب

⁶⁹ لمزيد من التفاصيل انظر كذلك: يان جيفولسكي، النظرية الاقتصادية لروزا لوكسمبورغ، مصدر سابق، ص 176 ولاحقاً؛ كذلك: يوزيف زافادسكي، الأفكار الاقتصادية لروزا لوكسمبورغ، مصدر سابق، ص 242 ولاحقاً؛ كذلك: يان جيفولسكي، حول المضمون الحقيقي والقيم العلمية لعمل روزا لوكسمبورغ "تراكم رأس المال". "الاقتصادي" 1970، العدد 1/1970، ص 92 ولاحقاً (باللغة البولندية).

تلك المنتجات الربح المتحقق نقدياً للرأسمالي، وفي الحالة المعاكسة لن يحدث التراكم. إن ما يحدث للرأسمالي الفردي يجب أن يتجسد كذلك على صعيد إجمالي. بعد إنتاج المنتج الإجمالي **ينطرح سؤال متشعب قوامه:** هل سيظهر في المجتمع طلب كبير (فعال) ملائم، ومن سيشتري ذلك الجزء من فائض القيمة الإجمالي؟ أي جزء من فائض القيمة **يخصه** الرأسماليون لتوسيع رأس المال؟. لا تتبنى **لوكسمبورغ** مخطط ماركس بصدد هؤلاء المشتريين.

ولاشك أن هذا السؤال، وهذا التأكيد الذي تكررته **الكاتبة** بإصرار، يمكن أن يكون مثيراً للجدل. ويبدو واضحاً بأن مخطط **ماركس** يبين هؤلاء المشتريين، غير أنها تؤكد أن هؤلاء غير موجودين. إذ أن الرأسماليين يكونوا قد توقفوا عن الاستهلاك في مجال هذا الجزء من فائض القيمة، الذي يريدون تخصيصه لتوسيع رأس المال، ولكنهم ما زالوا لا يستأجرون العمال الإضافيين، ولا يشترون وسائل الإنتاج الضرورية. إنهم غير متأكدين عما إذا كانوا سيبيعون المنتجات المنتجة وفيما إذا كانوا سيحققون الربح المتوقع. وبهذه الطريقة **تفهم** روزا لوكسمبورغ هذه العملية في هذه النقطة المفتاحية في نظرية ماركس. هنا يتم **" طلاقها "** مع المخططات الماركسية لإعادة الإنتاج.

6. تبقى عملية **النقد** ودوره في سيرورة إعادة الإنتاج الرأسمالي. إن **النقد** (وهنا **تتفق** روزا مع ماركس) ليس هو بحد ذاته **العنصر** المقرر في عملية إعادة الإنتاج الفعلية، ولكنه يعد **حاملاً ضرورياً، وسيطاً** في مختلف النشاطات الضرورية للتداول. في حالة **إعادة الإنتاج البسيط**، يبين ماركس دور النقد، ولكن **إعادة إنتاج النقد** أدخلها إلى القطاع الأول، في حين **تعتقد** لوكسمبورغ أنه كان من المجدي لو أدخله ماركس إلى القطاع الثاني لإعادة الإنتاج الاجتماعي.

وإذا كانت **لوكسمبورغ** قد **خصت** حيزاً كبيراً في **القسم الأول**، من هذا الكتاب، لقضية **النقد** فإن **السبب** في ذلك يكمن في أن السؤال الأساسي يدور حول قضية قوامها أن **منبع** الطلب الفعال على الجزء المتراكم من فائض القيمة قد تم طرحه في **"الرأسمال"**. **ولتوضيح** فكرتها **تؤكد** روزا لوكسمبورغ على أن المقصود هنا ليس النقد بحد ذاته، إذ أن الرأسماليين حتى لو كانوا يمتلكون الوسائل الضرورية (والمقصود هنا النقد) فإنهم لن يحركوها إذا لم يكونوا مقتنعين بأنه سيكون هناك، على التو، طلباً على السلع التي سينتجونها، إضافة إلى **وجود السوق** القادر على استيعاب الإنتاج المتزايد.

ووعياً منها بأهمية إشكالية إمكانية (أو عدم إمكانية) التراكم بالنسبة لعموم تطور واشتغال الاقتصاد الرأسمالي، بدأت **روزا لوكسمبورغ** بمتابعة ودراسة محاولات كل من الاقتصاد السياسي البرجوازي والماركسيين لإيجاد حل لهذه الإشكالية. ولهذا خصت **الجزء الثاني** من عملها لتناول قضية التراكم في إطارها التاريخي.